

مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ وَتَحْدِيدِ الزَّائِدِ
وَأَثَرُهَا فِي ضَبْطِ الْمُصْحَفِ

أ. د. غَالِمٌ قَدَّوْرِي المَحْمَد

مُلخَصُ البَحْثِ

من خصائص رسم المصاحف العثمانية زيادة بعض الحروف في رسم عدد من الكلمات، وحذفها من كلمات أخرى، وأكثر ما وقع ذلك في الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، ومن خصائص رسم تلك المصاحف أيضاً أنها كانت مجردة من العلامات الكتابية، واشتغل علماء الرسم في حصر الكلمات التي وقعت فيها الزيادة والحذف، واعتنوا في ضبط تلك الكلمات بالعلامات التي تبين ما فيها من زيادة أو حذف.

واختلف العلماء في تقدير الحرف الزائد أو المحذوف، فمنهم من قال بزيادة الحرف الأول، ومنهم من قال بزيادة الحرف الثاني، ويؤثر ذلك الاختلاف في طريقة ضبط تلك الكلمات، وجاء هذا البحث ليتتبع مذاهب العلماء في تقدير الحرف المحذوف في الكلمات التي اجتمع في رسمها حرفان متشابهان في الصورة، مثل ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، و﴿الْغَاوُونَ﴾، و﴿الْحَوَارِئِينَ﴾، ومذاهبهم في تحديد الحرف الزائد في مثل ﴿بِأَيْدِي﴾، و﴿مِنْ نَبَائِي﴾، و﴿أَفَايِن﴾.

ووقع البحث في تمهيد في بيان أهم خصائص الرسم ومعالم الضبط، وأربعة مباحث هي:

الأول: ما اجتمع فيه ألفان ورُسِمَ بواحدة.

الثاني: ما اجتمع فيه واوان ورُسِمَ بواحدة.

الثالث: ما اجتمع فيه ياءان ورُسِمَ بواحدة.

الرابع: ما زيدَ في رسمه ألف أو واو أو ياء.

وخاتمة لخصت أهم النتائج التي انتهى إليها البحث، والله تعالى ولي التوفيق.

مقدمة

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمدٍ رسولِ الله خاتم النبيين، وعلى آله وصحابه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الرسم القرآني يتقاسمه علمان: علم الرسم، وعلم الضبط، والأول يُعنى برسم الكلمات في المصحف على نحو ما كتبه الصحابة رضي الله عنهم، والثاني يُعنى بالعلامات الكتابية في المصحف الدالة على الحركات وتمييز الحروف المتشابهة في الصورة، وعلم الرسم أسبق من علم الضبط نشأة ومادة، لأن موضوعه الكلمات القرآنية التي كتبها الصحابة في المصاحف، مجردة من العلامات، بحسب ما كانت عليه الكتابة العربية في ذلك الوقت، ثم استجدَّ ما دعا إلى زيادة تلك العلامات، ليتألف منها ما صار يُعرَّف لاحقاً بعلم الضبط.

ومن خصائص الرسم القرآني حذف بعض الحروف، أو زيادتها، وأكثر ما وقع ذلك في حروف العلة الثلاثة: الألف والواو والياء، ومما اعتنى به علماء الضبط إلحاق الحرف المحذوف بلون مغاير للون الكتابة، وهو ما جرى عليه العمل قديماً، أو إلحاقه في موضعه بحجم صغير، كما هو الجاري في المصاحف المطبوعة في زماننا، واعتنى علماء الضبط أيضاً بوضع علامة على الحرف المزيد، حتى لا يلتبس الأمر على قارئ القرآن.

وإذا كان الحرف المحذوف أو المزيد منفرداً فإنه لا يمثل صعوبة في ضبطه، كما في مثل: ﴿مَلَايَ﴾، و﴿أَلْعَلِمِينَ﴾، و﴿يَدْعُوا﴾، و﴿مُلَقُوا﴾، فإن كان الحذف لكرهية اجتماع حرفين متشابهين في الصورة، كما في نحو: ﴿أَنْتُمْ﴾، و﴿الْغَاوُونَ﴾، و﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، و﴿وَتَقْوَى﴾، و﴿يَعُوذُهُ﴾، أو أدَّت الزيادة إلى اجتماع

حرفين مثلين، كما في: ﴿بِأَيْتِمٍ﴾، و﴿بِأَيْتِمٍ﴾، أو إلى اجتماع حرفين يصلح كل واحد منها للزيادة، كما في: ﴿مِنْ تَبَائِي﴾، و﴿أَقَايِن﴾ فإن ذلك كان سبباً لاختلاف العلماء في تقدير المحذوف أو تحديد المزيد، ويظهر أثر ذلك في طريقة ضبط تلك الكلمات.

فكلمة (أنتم) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإننا نكتبها في الإملاء (أأنتم) لكن كُتِّبَ المصاحف كتبوها (انتم) بألف واحدة، كراهة الجمع بين حرفين متشابهين في الصورة، ومثل ذلك (الغاوون)، فإنها جمع (غاوٍ)، فإن جُمِعَتِ الكلمة جمعاً سالماً صارت (الغاوون) بواوين، لكن كُتِّبَ المصاحف رسموها بواو واحدة (الغاون)، ومثل ذلك (الحواريين)، جمع (حَوَارِيٍّ) رُسِمَتْ بياء واحدة في المصحف (الحوارين).

واختلف علماء الرسم في تحديد الحرف المحذوف من الكلمات التي أشرت إليها ومن أمثالها، فمنهم مَنْ يُقَدِّرُ المحذوفَ الحرفَ الأوَّلَ، ومنهم مَنْ يُقَدِّرُهُ الثاني، ويظهر أثر ذلك في طريقة ضبط هذه الكلمات في المصحف، فإن قَدَّرْنَا الحرفَ المحذوفَ في (أأنتم) الأوَّلَ، وهو همزة الاستفهام صارت طريقة ضبط الكلمة هكذا: ﴿أَأَنْتُمْ﴾، وإن قَدَّرْنَا المحذوفَ الحرفَ الثاني صارت طريقة ضبط الكلمة هكذا: ﴿أَأَنْتُمْ﴾، ومثل ذلك كلمة ﴿الْغَاوُونَ﴾ على تقدير أن المحذوف الحرف الثاني، فإن قَدَّرْتَ أن المحذوف الحرف الأول كان ضبطها على هذا النحو: ﴿الْغَاوُونَ﴾، ومثل ذلك أيضاً كلمة ﴿يَوْوُدُهُ﴾ فإن هذا الضبط مبني على أساس أنَّ المحذوفَ الواوُ الأولى التي هي صورة الهمزة، وإذا قَدَّرْنَا أَنَّ المحذوفَ الواوُ الثانيةُ فإن ضبطها سوف يكون هكذا: ﴿يَوْوُدُهُ﴾، ويُقَاسُ على ذلك ما كان مِثْلَهُ.

ونجد مثل ذلك الاختلاف أيضاً في تحديد الحرف المزيد، وهو ما يترتب عليه الاختلاف في ضبط الكلمات التي وقعت فيها تلك الزيادة، فكلمة ﴿مِنْ نَبَائِي﴾ بُنِيَّ ضَبَطَهَا عَلَى أَسَاسِ زِيَادَةِ الْيَاءِ وَذَلِكَ بِوَضْعِ عِلَامَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّ قَدَرْنَا أَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الزَّائِدَةُ، جَعَلْنَا الهمزة على الياء، ووضعنا علامة الزيادة على الألف التي تُشْبِهُ علامة الرقم (٥) صغيراً، هكذا ﴿مِنْ نَبَائِي﴾.

وقد أسهب علماء الرسم والضبط في بحثهم لتحديد المحذوف أو المزيد في الرسم، واختلفوا في ذلك، واحتجوا بحجج كثيرة لتأييد وجهات نظرهم، ولذلك الاختلاف أثر عملي يظهر في طريقة ضبط تلك الكلمات في المصحف، كما تقدم، وأحاول في هذا البحث عرض وجهات نظرهم تلك، وتوضيح مقدار أثرها في الضبط، واستنتاج الضوابط التي تحكمت في تحديد مذاهبهم في تأويل ظواهر الرسم، وبيان ما أخذت به لجان الإشراف على طباعة المصاحف من تلك المذاهب، وذلك من خلال المباحث الآتية، التي يتقدمها تمهيد في بيان أهم خصائص الرسم ومعالم الضبط:

الأول: ما اجتمع فيه ألفان ورُسِمَ بواحدة.

الثاني: ما اجتمع فيه واوان ورُسِمَ بواحدة.

الثالث: ما اجتمع فيه ياءان ورُسِمَ بواحدة.

الرابع: ما زيدَ في رسمه ألف أو واو أو ياء.

ولا يخفى على القارئ المطلع أن مادة موضوع البحث متفرقة في كتب الرسم والضبط، لا يضمها باب واحد، ولا يجمعها عنوان، ومن ثم تطلب جمع مادة هذا البحث مراجعة كثير من كتب الرسم والضبط وغيرها، لكن يأتي في الصدارة كتابا أبي عمرو الداني: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل

الأمصار، والمحكم في نقط المصاحف، وكتابا أبي داود سليمان بن نجاح (تلميذ الداني): مختصر التبيين لهجاء التنزيل، وكتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، فقد كانت لهذين العالمين الجليلين عناية فائقة بعلمي الرسم والضبط، وتعليل كثير من ظواهره، واستند كثير ممن جاء بعدهما إلى كتبهما في كثير من مسائل هذين العلمين، رحمهم الله تعالى جميعاً، وجمعنا بهم في الفردوس الأعلى.

ويلزمني في هذا المقام توجيه الشكر، بعد شكر الله تعالى، للجنة التحضيرية لندوة (طباعة المصحف الشريف ونشره: بين الواقع والمأمول)، التي تشرفتُ بدعوتها لي للمشاركة في الندوة، وآمل أن يكون بحثي هذا بالمستوى الذي تطمح إليه اللجنة، وأسأل الله تعالى التوفيق للعلم النافع، والعمل الصالح، هو حسبنا ونعم الوكيل.

تمهيد

أهم خصائص الرسم ومعالم الضبط

يتقاسم دراسة الرسم المصحفي علمان: علم الرسم، وعلم الضبط، كما أشرت إلى ذلك في المقدمة، وترتبط نشأة هذين العلمين بظهور المصحف مكتوباً بأيدي الصحابة رضي الله عنهم، وكانت كتابة المصحف مجردة من العلامات، وكان الناس في الصدر الأول يقرؤون القرآن من حفظهم، وتساعدهم ملكاتهم اللغوية الخالصة على ضبط القراءة، لكن ضعف السليقة اللغوية لدى العرب بسبب اختلاطهم بالأُمم الأخرى، وحاجة المسلمين من غير العرب إلى ضبط اللغة، جعل علماء اللغة يفكرون في طريقة تَضْبِطِ الكتابة، وتُسَهِّلِ القراءة، فظهرت العلامات في الكتابة العربية، التي كانت أساساً لعلم الضبط، وهذا تعريف موجز بأهم خصائص الرسم، وأهم معالم الضبط.

أولاً: أهم خصائص الرسم:

كتب الصحابة رضي الله عنهم القرآن الكريم بين يدي النبي ﷺ في الرقاع التي جُمِعَتْ في الصُّحُفِ في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ونُسِخَتْ الصُّحُفُ في المصاحف في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وحافظ المسلمون على رسم الكلمات في المصحف كما كَتَبَهَا الصحابة رضي الله عنهم، وفي رسمها ما لا يتطابق مع نطقها، من حذف أو زيادة أو بدل أو فصل أو وصل، وبعد أن ظهرت العلوم عند العرب نظر علماء اللغة العربية في الكتابة، وأعادوا صياغة قواعدها وفق قاعدة عامة هي أن اللفظ يُرَسَّمُ بحروف هجائه، مبدوءاً به وموقوفاً عليه.

صار الرسم بعد ذلك على قسمين: قِيَاسِيٌّ وَاَصْطِلَاحِيٌّ، فالقياسيُّ ما طابق فيه الخط اللفظ، والاصطلاحِي ما خالفه بزيادة أو حذف أو بدل أو وصل أو فصل، وهو خط المصحف، وأكثره موافق لقوانين الكتابة القياسية، لكن جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها^(١).

وصنَّف علماء الرسم ما وَقَعَ في رَسْمِ المصحف من ظواهر، لا يتطابق رسمها مع نطقها، على خمسة فصول، قال ابن وثيق الأندلسي: «اعلم - وَقَفَكَ اللهُ - أن رسم المصحف يفتقر أولاً إلى معرفة خمسة فصول، عليها مداره:

الأول: ما وقع فيه من الحذف.

الثاني: ما وقع فيه من الزيادة.

الثالث: ما وقع فيه من قلب حرف إلى حرف.

الرابع: أحكام الهمزات.

الخامس: ما وقع فيه من القطع والوصل»^(٢).

وزاد بعض العلماء المتأخرين فصلاً سادساً، وهو ما فيه قراءتان، وكُتِبَ على إحداهما^(٣). وقد أَلَّفَ علماء الرسم عشرات الكتب - منشورةً ومنظومةً - في بيان هذه الخصائص^(٤)، وتوجيه ما فيها من رسوم^(٥)، ولا يتسع المقام

(١) ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ١٠٧، وابن درستويه: كتاب الكُتَّاب ص١٦، وابن الجزري: النشر ١٢٨/٢.

(٢) الجامع ص٣١ - ٣٢.

(٣) ينظر: السيوطي: الإتيان ٢٢٠٠/٦، والضباع: سمير الطالبين ٦٧/١.

(٤) ينظر في أهم تلك المؤلفات: الميسر في رسم المصحف وضبطه ص٦٤ - ٩٧.

(٥) ينظر في الكتب المؤلفة في تحليل الرسوم: الميسر في رسم المصحف وضبطه ص١٧١ - ١٧٤.

للحديث المفصل عن تلك الخصائص، لكن لا بد من الإشارة إلى جوانب منها، يتعلق بها الموضوع الذي يدور حوله هذا البحث، وبخاصة الحذف والزيادة والهمز.

وتشترك هذه الظواهر في أنها ترتبط بالحروف الثلاثة: الألف والواو والياء، فأكثر الحذف وقع في هذه الحروف الثلاثة^(١)، كما أن الزيادة وقعت فيها^(٢)، ورسم الهمزة ينبنى عليها كذلك، فقد ترسم الهمزة ألفاً أو واواً أو ياءاً، بحسب ما تؤول إليه في التخفيف^(٣).

وجرى علماء الرسم والضبط على إلحاق المحذوف في موضعه من الكلمة، بلون مخالف أو بحرف أصغر من حجمه المعتاد، وإذا كان المحذوف لا يجاوره حرفٌ مشابه له فإنه يأخذ مكانه المناسب له من غير اختلاف بين علماء الرسم والضبط، لكن إذا جاوره حرف مشابه له أشكل تحديد موقعه من ذلك الحرف. وقد اختلف علماء الرسم في تحديد أيهما الأول وأيها الثاني في كثير من الحالات، وكذلك ما كان مزيداً من الحروف، إذا جاور حرفاً مشابهاً جرى فيه الخلاف المذكور، وللهمزة نصيب من ذلك الإشكال، لأن رسمها كثيراً ما يؤدي إلى اجتماع مثلين، فكان الكُتَّابُ الأوائل يتحاشون الجمع بينهما^(٤)، كما سنبين ذلك في المباحث اللاحقة.

(١) ينظر: ابن وثيق: الجامع ص ٣٣، وابن الجزري: النشر ١٣٦/٢، والتنسي: الطراز ص ٢٦٠،

والمارغني: دليل الحيران ص ٤١، والضباع: سمير الطالبين ٧٢/١.

(٢) ينظر: ابن وثيق: الجامع ص ٥٦، والتنسي: الطراز ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: ابن الجزري: النشر ٤٤٦/١.

(٤) ينظر التنسي: الطراز ص ٢٦٠.

ثانياً: أهم معالم الضبط:

كانت الكتابة في المصاحف العثمانية مجردة من علامات الحركات، ومن نقاط الإعجام، ومن العلامات الأخرى الدالة على الهمزة والمدة والتشديد والسكون، لأن تلك العلامات لم تكن قد استُعملت في الكتابة العربية في تلك الحقبة. ومر استعمال العلامات بمرحلتين:

المرحلة الأولى: التَّقْطُ الْمُدَوَّر، الذي اخترعه أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) حين قال لكتابه: «خُذِ الْمَصْحَفَ وَصَبْغاً يَخَالِفُ لَوْنَ الْمَدَادِ، فَإِذَا فَتَحْتَ شَفْتِيَّ فَانْقُطْ وَاحِدَةً فَوْقَ الْحَرْفِ، وَإِذَا صَمَّمْتُهُمَا فَاجْعَلِ النَّقْطَةَ إِلَى جَانِبِ الْحَرْفِ، وَإِذَا كَسَرْتُهُمَا فَاجْعَلِ النَّقْطَةَ فِي أَسْفَلِهِ، فَإِنْ أَتَبَعْتَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ عُتَّةً فَانْقُطْ نَقْطَتَيْنِ»^(١).

وقام بعض تلامذة أبي الأسود الدؤلي باستعمال النَّقَاطِ بلون مداد الكتابة لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة، والتي تسمى بنقاط الإعجام، تمييزاً لها عن نقاط الإعراب التي اخترعها أبو الأسود، ويُنسَبُ هذا العمل إلى نصر بن عاصم الليثي (ت: ٩٠هـ)^(٢).

المرحلة الثانية: الشَّكْلُ الْمُسْتَطِيل، وهو استعمال الحركات من فتحة وضمة وكسرة، بدلاً من نقاط الإعراب، ونقل الداني عن محمد بن يزيد المبرد أنه قال:

(١) ابن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ١/٢٤١، وينظر: ابن النديم: الفهرست ص ٤٥، والداني: المحكم ص ٦ - ٧.

(٢) ينظر: حمزة الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف ص ٢٧، وأبو أحمد العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحرif ص ١٣، والصفدي: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص ١٣ - ١٤.

«الشَّكْلُ الَّذِي فِي الْكُتُبِ مِنْ عَمَلِ الْخَلِيلِ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ صُورِ الْحُرُوفِ، فَالضَّمَّةُ وَأَوْ صَغِيرَةُ الصُّورَةِ فِي أَعْلَى الْحَرْفِ، لِئَلَّا تَلْتَبَسَ بِالْوَاوِ الْمَكْتُوبَةِ، وَالْكَسْرَةُ يَاءٌ تَحْتَ الْحَرْفِ، وَالْفَتْحَةُ أَلْفٌ مَبْطُوحَةٌ فَوْقَ الْحَرْفِ»^(١).

وذكر الداني أيضاً أن الخليل بن أحمد جعلَ علاماتٍ للهمزة والتشديد والرَّومَ والإشمام^(٢)، فجعل على الحرف المشدَّد ثلاثَ سِنَاتٍ (ـّـ)، وأخذه من أول شديد، فإذا كان خفيفاً جعل عليه رأس خاء (خ)، وأخذه من أول خفيف^(٣).

وألفَ العلماء في علم النقط والشكل، الذي صار يعرف في وقت متأخر بعلم الضبط، مؤلفات كثيرة، من أشهرها في زماننا كتاب (المحكم في نقط المصاحف) لأبي عمرو الداني، وكتاب (أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار) لأبي داود سليمان بن نجاح تلميذ الداني.

وتتضمن كتب النقط والشكل أبواباً عن كيفية استعمال علامات الحركات، والسكون، والهمزة، وهمزة الوصل، والتشديد، والمدة، ونحوها، في مذهب من استعمل النَّقْطَ الْمُدَوَّرَ الَّذِي اندثر منذ زمن بعيد، أو مذهب من استعمل الشَّكْلَ الْمَسْتَطِيلَ الْمَسْتَعْمَلِ الْيَوْمَ فِي الْكُتَابَةِ الْعَرَبِيَّةِ، ومن بين الموضوعات التي اعتنى بها علماء الضبط كيفية نَقْطِ مَا نَقَصَ هِجَاؤُهُ وَمَا زِيدَ فِيهِ، وَهُوَ مَا يَعْنِينَا الْوَقُوفُ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ.

(١) المحكم ص ٧.

(٢) ينظر: المحكم ص ٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ص ٧.

وقد حَرَصَ أهل الضبط على إلحاق ما حُذِفَ من الحروف الثلاثة من الرسم في موضعها بالحمرة، وحث أبو داود سليمان بن نجاح كُتِّبَ المصاحف على ترك فُسْحَةِ للحرف المحذوف، حتى لا يُشَوِّهَ إلحاقها صورة المصحف، فقال: «ويحتاج الناسخ لكل مصحف يَضْبُطُهُ أن يترك لموضع الألف والياء والواو، في كل ما ذكرناه وشبهه، فُسْحَةً، نَحْوُ: ﴿يَتَّادِمُ﴾، و﴿يَتَأَيُّهَا﴾، و﴿يَنُوحُ﴾... وشبهه، مما حُذِفَتْ منه الألف والياء والواو»^(١)، وقال في موضع آخر: «فيحتاج الناسخ أن يراعي هذا الباب كله حسب ما بيناه في أول كتابنا هذا، ويترك فُسْحَةً مكان الهمزة وحركتها، وألَّا يَقَعَ في حَرَجٍ، ويُوَقَّعَ غيره في أعظم من ذلك إذا كان جاهلاً بالخط، أو مستهزئاً بالأمر، وغيرَ مراعى لما يجب عليه»^(٢).

ومما حَرَصَ عليه أهل الضبط وَضَعُ علامةٍ على الحروف الزوائد في المصحف، دلالة على ترك النطق بها، وكانت علامة الحرف الزائد دارة صغيرة بالحمرة، وهي تُشَبِّهُ الصَّفْرَ الذي يجعله أهل الحساب على العدد المعلوم^(٣)، وصارت في المصاحف المطبوعة في زماننا دارة صغيرة بلون الكتابة. وإذا كان الحرف الزائد لا يشبهه مجاوره تَعَيَّنَتِ الدارة عليه، وإذا كان يشبهه الحرف المجاور فإن تحديد الحرف الذي توضع عليه الدارة يعتمد على تحديد الحرف الزائد منهما، وهو ما كان موضع خلاف بين علماء الرسم والضبط، ويظهر أثر ذلك في الضبط، على نحو ما سنفصل الحديث عنه في المباحث الآتية، إن شاء الله تعالى.

(١) مختصر التبيين ٣٥/٢.

(٢) المصدر نفسه ٦٧٧/٣.

(٣) ينظر: الداني: المحكم ص ١٩٣ - ١٩٥، وأبو داود: أصول الضبط ص ٢٤٥.

المبحث الأول ما اجتمع فيه ألفان ورُسمَ بواحدة

الألف في الكتابة العربية تمثل صوتين، هما: المَدَّةُ الناتجة عن إشباع النطق بالفتحة، في مثل ﴿كَانَ﴾، و﴿كَاتِبٌ﴾، و﴿دَعَا﴾، والهمزة إذا وقعت في أول الكلمة بأي حركة تحركت، في مثل: ﴿أَخَذَ﴾، و﴿أُذِنَ﴾، و﴿إِذْ﴾، أو كانت في وسط الكلمة إذا كانت مفتوحة وانفتح ما قبلها، في مثل: ﴿سَأَلَ﴾، أو في آخر الكلمة بعد فتحة، في مثل: ﴿بَدَأَ﴾، و﴿أَمَلَأُ﴾، و﴿بَنِيَاءٌ﴾.

ولم تكن علامة الهمزة في وقت كتابة المصاحف في زمن الصحابة قد اسْتُعْمِلَتْ، لأن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) هو الذي استعمل رأس العين (ء) للدلالة على الهمزة لتوضع على الألفات والواوات والياءات المستعملة لتمثيل الهمزة، قال ابن الجزري: «إن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصها، ولفظ تتميز به، فإنه لم يكن لها صورة تمتاز بها، كسائر الحروف، ولتصرفهم فيها بالتخفيف: إبدالاً ونقلاً وإدغاماً وبينَ وبينَ، كُتِبَتْ بحسب ما تُخَفَّفُ به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف كُتِبَتْ ألفاً، وإن كان ياءً أو كالياء كُتِبَتْ ياءً، وإن كان واواً أو كالواو كُتِبَتْ واواً»^(١).

وكانت صورة الهمزة في وقت كتابة المصاحف العثمانية تلتبس بصورة الألف الدالة على المدة، لاتحاد صورتها، فإذا اجتمعتا في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، فإن كُتِبَ المصاحف لم يرسموا إلا واحدة، كراهة الجمع بين حرفين

(١) النشر ٤٦٦/١.

متشابهين في الصورة، وحيثما اجتمعت ألفان أو أكثر في كلمة فلا تُرسم إلا واحدة. واختلف علماء الرسم والضبط في تحديد المحذوف منها، ويترتب على ذلك اختلاف ضبط الكلمة التي هي فيها.

قال أبو عمرو الداني: «وما كان من الاستفهام فيه ألفان أو ثلاث فإن الرسم ورد، بلا اختلاف في شيء من المصاحف، بإثبات ألفٍ واحدة، اكتفاءً بها، لكراهة اجتماع صورتين متفتقتين فما فوق ذلك في الرسم. فما اجتمع فيه ألفان فَنَحْوُ: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6]، و﴿أَقْرَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، ... و﴿أَلَّهُ﴾ [النمل: 6٠]، و﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]، ... وشبهه مما تدخل فيه همزة الاستفهام على همزة أخرى. وكذلك كل همزة مفتوحة دخلت على ألف سواء كانت تلك الألف مبدلة من همزة، أو كانت زائدة، نَحْوُ: ﴿أَمْوًا﴾ [البقرة: ٩]، ... و﴿أَنْفًا﴾ [محمد: ١٦]، وشبهه، فَرُسِمَ ذلك كُلُّهُ بألف واحدة، وهي عندي الثانية. وأما ما فيه ثلاث ألفات فقوله^(١): ... ﴿أَلْهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٨]، لا غير»^(٢).

وقال أبو داود في بيان هذه القاعدة في الرسم: «لا تُرسمُ الهمزة المفتوحة خطأً، إذا وقع بعدها ألف، ولا المكسورة إذا وقع بعدها ياء، ولا المضمومة إذا وقع بعدها واو، لئلا يجتمع في الكتابة ألفان، أو ياءان، أو واوان»^(٣). وفيما يأتي بيان لأحوال اجتماع الفين في الرسم:

(١) مَثَل الداني هنا أيضاً بكلمة: ﴿أَمْنْتُمْ﴾ في الأعراف [١٢٣] وطه [٧١] والشعراء [٤٩]، على قراءة الاستفهام (أ آمنتم)، واكتفيبتُ بنقل ما ورد بثلاث ألفات في رواية حفص عن عاصم، وهو يؤدي الغرض، وطلباً للاختصار.

(٢) المقنع ص ٢٧٣ - ٢٧٥، وينظر: أبو داود: مختصر التبيين ٨٦/٢، وأصول الضبط ص ١٣٧، والسخاوي: الوسيلة ص ٣٠٢، والليبي: الدرر الصقيلة ص ٤١٦، والجعبري: جميلة أرباب المراصد ص ٤٨٥، والتنسي: الطراز ص ١٨٨، والمارغني: دليل الحيران ص ٣٧٢.

(٣) مختصر التبيين ١٩٤/٢.

أولاً: اجتماع همزتين أول الكلمة:

مثال ذلك: ﴿ءَأْتُمْرَ﴾، و﴿ءَأَلَهُ﴾، و﴿أَنْزَلَ﴾، وقد اختلف علماء العربية وعلماء الرسم والضبط في تقدير المحذوف من الألفين في الكلمات المذكورة وما شابهها، ويترتب على ذلك اختلاف ضبطها، قال ابن السراج (ت: ٣١٦هـ): «وَحُكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ (١) أَنْ أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ هِيَ الَّتِي سَقَطَتْ، لِأَنَّهَا دَخِيلٌ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى (٢): «وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لَا تَسْقُطُ أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ، لِأَنَّهَا دَخَلَتْ لِمَعْنَى، وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْهَمْزَتَانِ تُرِكَتِ الثَّانِيَةُ، فَالثَّانِيَةُ هِيَ الْمَحْذُوفَةُ» (٣).

وحكى الداني أقوالهم مختصرة في كتابه (المقنع) حين قال: «والألف الثابتة في ذلك في الرسم هي همزة الاستفهام، للحاجة إليها، وهو قول الفراء (٤)، وثعلب، وابن كيسان (٥). وقال الكسائي: هي الأصلية، وكذلك قال أصحاب المصاحف، وذلك عندي أوجه» (٦).

(١) الكسائي: علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي، أحد القراء السبعة، من أهل الكوفة، واستوطن بغداد، له مؤلفات في علوم العربية وعلوم القرآن، توفي سنة ١٨٩هـ (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٢٧ - ١٣٠، وابن النديم: الفهرست ص ٧٢، والقفطي: إنباه الرواة ٢/٢٥٦ - ٢٧٤).

(٢) هو أبو العباس، المعروف بثعلب، شيخ الكوفيين في بغداد، له عدد من المؤلفات في علوم العربية، توفي سنة ٢٩١هـ (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ - ١٥٠، وابن النديم: الفهرست ص ٨٠ - ٨١، والقفطي: إنباه الرواة ١/١٧٣ - ١٨٦).

(٣) كتاب الخط ص ١٢٧، وينظر: أبو حيان: الهجاء ص ١١٨.

(٤) الفراء: يحيى بن زياد أبو زكرياء، شيخ مدرسة الكوفة النحوية، من أشهر كتبه (معاني القرآن)، توفي سنة ٢٠٧هـ (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١ - ١٣٣، وابن النديم: الفهرست ص ٧٣ - ٧٤، والقفطي: إنباه الرواة ٤/٧ - ٢٣).

(٥) ابن كيسان: محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي، البغدادي، كان يحفظ مذهب البصريين في النحو والكوفيين، وله مؤلفات عدة، توفي سنة ٢٩٩هـ (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ١٥٣، وابن النديم: الفهرست ص ٨٩، والقفطي: إنباه الرواة ٣/٥٧ - ٥٩).

(٦) المقنع ص ٢٧٥.

ونقل الداني أقوالهم تلك وما احتجوا به على نحو أكثر تفصيلاً في كتابه (المحكم) فقال: «واختلف علماء العربية في أيهما المحذوفة، فقال الكسائي: المحذوفة من الهمزتين همزة الاستفهام، من حيث كانت حرفاً زائداً داخلاً على الكلمة، والثابتة همزة الأصل أو القطع، من حيث كانت لازمة للكلمة، وعلى هذا القول عامة أصحاب المصاحف.

وقال الفراء، وأحمد بن يحيى، وأبو الحسن بن كيسان: المحذوفة منهما همزة الأصل أو القطع، والمرسومة همزة الاستفهام، وذلك من جهتين: **إحداهما:** أن همزة الاستفهام مبتدأة، والمبتدأة لا تحذف صورتها في نحو: ﴿أَمَرَ﴾، و﴿إِمْرًا﴾، و﴿أَنْزَلَ﴾، وشبهه بإجماع، وذلك من حيث لم يجز تخفيفها في تلك الحال، لا بحذف ولا تسهيل، لعدم ما ينوب عنها.

والثانية: أنها داخلة لمعنى، وهو الاستخبار، فوجب رسمها وإثبات صورتها، ليتأدى بذلك المعنى الذي دخلت له، واجتلبت لأجله... والوجهان في ذلك صحيحان»^(١).

ونقل أبو داود سليمان بن نجاح ما قاله شيخه الداني في رسم الكلمات المذكورة بألف واحدة، وذكر اختلاف النحويين في تقدير الألف المحذوفة^(٢)، ونقل ما قاله الداني في المحكم في بيان مذاهبهم وما احتجوا به، وقال أيضاً: «والوجهان في ذلك صحيحان»^(٣).

(١) المحكم ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) ينظر: مختصر التبيين ٨٦/٢ - ٨٨.

(٣) أصول الضبط ص ١٣٩ - ١٤٠، وينظر: التنسي: الطراز ص ١٨٨ - ١٨٩، والمرغني: دليل الحيران

وظهر أثر هذا الاختلاف في طريقة ضبط هذه الكلمات، ولعلماء الضبط كلام طويل في طريقة ضبطها بحسب مذاهب القراء في تحقيق الهمزتين أو تسهيل إحداهما، وما يعيننا بيانه هو الوقوف على طريقة ضبطها على مذهب من حَقَّقَ الهمزتين، وهو الذي عليه المصاحف التي تضبط برواية حفص عن عاصم، لكن ضبط الهمزة في زمن الداني وأبي داود كان باستعمال النقاط، وليس يصعب على القارئ تصوُّر مقصودهما.

وذكر الداني وأبو داود أن الهمزتين تلتقيان في أول الكلمة على ثلاثة أضرب^(١):

الضرب الأول: أن تتحرك الهمزتان بالفتح، نحو: ﴿ءَأْتُمْ﴾.

الضرب الثاني: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالكسر، نحو: ﴿ءَأَلَهُ﴾.

الضرب الثالث: أن تتحرك الأولى بالفتح، والثانية بالضم نحو: ﴿ءَأَنزِلَ﴾.

وبَيَّنَ علماء الضبط اختلاف في ضبط الكلمات المذكورة وما أشبهها مما اجتمع في أوله همزتان، فقال الداني في نقط الضرب الأول، وهو ما اجتمعت فيه همزتان مفتوحتان: «وأما نقط هذا الضرب على قراءة مَنْ حَقَّقَ الهمزتين^(٢) معاً فهو أن تُجَعَلَ الهمزة الأولى نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء، قبل الألف المصوّرة، وتُجَعَلَ الهمزة الثانية نقطة بالصفراء وحركتها عليها في الألف المصوّرة. هذا على قول من قال إن الهمزة الأولى هي المحذوف صورتها، وصورة ذلك كما ترى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿ءَأْتُمْ﴾، و﴿ءَأَلَدُ﴾، و﴿ءَأَسْفَقْتُمْ﴾، وشبهه.

(١) ينظر: الداني: المحكم ص ٩٣، وأبو داود: أصول الضبط ص ١٣٧.

(٢) ينظر: الداني: التيسير ص ١٤٩، وابن الجزري: تقريب النشر ١/٢٥٨.

وعلى قول من قال إن الهمزة الثانية هي المحذوف صورتها تجعل الهمزة الأولى وحركتها في الألف المصورة، وتجعل الهمزة الثانية وحركتها بعد تلك الألف... وصورة ذلك كما ترى: ﴿أَعَنْدَرْتَهُمْ﴾، و﴿أَعَنْتُمْ﴾، و﴿أَعَلِدْ﴾، و﴿أَعَشَفَقْتُمْ﴾، وشبهه^(١).

وتبدو حجة الفراء ومتابعيه في قولهم إن الألف المحذوفة من الرسم هي صورة الهمزة الثانية أظهر من حجة الكسائي في قوله إن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة الأولى، ومع أن الداني وأبا داود قالوا: إن الوجهين في ذلك صحيحان، إلا أن الذي أخذ به في ضبط كثير من المصاحف، مثل المصحف الأميري (في القاهرة) ومصحف المدينة النبوية هو قول الكسائي، وقد يكون قول الداني في المقنع: «وكذلك قال أصحاب المصاحف، وذلك عندي أوجه» قد رجح مذهب الكسائي^(٢).

أما نقط الضرب الثاني، وهو ما كانت فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، ونقط الضرب الثالث، وهو ما كانت فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، فقد اختلف فيه الناقطون، مثل اختلافهم في المتفتحتين، فيكون نقطهما على مذهب من يجعل الألف المرسومة هي همزة الاستفهام، وهو مذهب الفراء، على هذا النحو: ﴿أَعَدَا﴾، و﴿أُنزِلَ﴾، وعلى مذهب من يجعل الألف المرسومة هي الثانية، وهو مذهب الكسائي، على هذا النحو: ﴿عَادَا﴾ و﴿عُنزِلَ﴾.

(١) المحكم ص ٩٦، وينظر: أبو داود: مختصر التبيين ٨٦/٢، وأصول الضبط ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) ذكر الخراز المذهبيين في ضبطه، وصرح أن مذهب الكسائي هو المختار في المتفتحتين (ينظر: مورد الظمان ص ٤٠، البيت ٥١٨ - ٥٢٠)، وقال الشيخ محمد علي الضباع: إنه المختار في المتفتحتين (ينظر: سمير الطالبين ٦١٢/٢).

والذي أخذ به أكثر أهل الضبط في المختلفتين هو المذهب الأول، أعني مذهب الفراء، على عكس ما رجَّحوه في ضبط الهمزتين المتفقتين بالفتح^(١)، وعليه العمل في المصحف الأميري، ومصحف المدينة النبوية وغيرهما.

وقد يثير ترجيح أهل الضبط مذهب الكسائي في المتفقتين، في مثل ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، ومذهب الفراء في المختلفتين في مثل: ﴿أَيْذَا﴾، و﴿أَنْزِلَ﴾ التساؤل لدى بعض الدارسين عن السبب الذي جعلهم يختارون ضبطين مختلفين في الهمزتين المجتمعتين في أول الكلمة، ولمَّ لمَّ يأخذوا بمذهب الكسائي في المختلفتين أيضاً، فيكون ضبطهما على هذا النحو: ﴿ءَأَيْذَا﴾ و﴿ءَأَنْزِلَ﴾؟

يبدو أن ذلك يرجع إلى أن الهمزتين المختلفتين في أول الكلمة قد جاءت الهمزة الثانية منهما مرسومة في بعض المواضع بالياء، إذا كانت مكسورة في مثل: ﴿أَيْذَا﴾ [الواقعة ٤٧]، وبالواو إذا كانت مضمومة في مثل: ﴿أَوْبَيْئَكُمْ﴾ [آل عمران ١٥]، على مذهب أهل التسهيل، ويتعين حينئذ كون الألف المرسومة همزة الاستفهام، كما صرَّح الداني بذلك^(٢)، ومن ثمَّ حملوا ما رُسِمَتْ فيه ألف واحدة في مثل ﴿أَيْذَا﴾ على ما رُسِمَتْ فيه ألف وياء في مثل ﴿أَيْذَا﴾، على تقدير أن الألف المرسومة صورة لهمزة الاستفهام في النوعين، ومثل ذلك في المضمومة أيضاً.

(١) ينظر: التنسي: الطراز ص ٢٠٠ - ٢٠١، والضباع: سمير الطالبين ٦١٣/٢.

(٢) ينظر: المحكم ص ١٠٤، و ص ١٠٦.

ولو أخذ علماء الضبط المتأخرون بمذهب الفراء في جميع حالات الهمزتين المجتمعتين في أول الكلمة لَمَا اضطروا إلى استعمال طريقتين من الضبط فيها، ولجاء ضبطها على سنن واحد، لكنهم رجحوا مذهب الكسائي في المتفتحتين بالفتح في مثل ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، متابعة لترجيح علماء المصاحف الأوائل، كما قال الداني: «وكذلك قال أصحاب المصاحف، وذلك عندي أوجه»^(١)، ورجحوا مذهب الفراء في المختلفتين^(٢).

ثانياً: اجتماع همزة وألف في أول الكلمة:

اجتمعت الهمزة والألف في ﴿يَأْيُهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿هَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ورُسِمَتْ أَلْفٌ وَاحِدَةً^(٣)، واختلف علماء الكتابة العربية الأوائل في المحذوف منهما، وقد حكى الداني أقوالهم في كتابه المحكم، فقال: «وقد زعم أحمد بن يحيى ثعلب وموافقوه أن المحذوفة من إحدى الألفين في الرسم في هذا الضرب هي الهمزة، وأن الثابتة فيه منهما هي الألف الساكنة^(٤)، وليس ذلك بوجه، وذلك من جهات أربع^(٥)»:

(١) المقنع ص ٢٧٥، وينظر: المحكم ص ٩٤.

(٢) ولخص الخزاز ذلك في الضبط بقوله (ينظر: مورد الظمان ص ٤٠):

٥١٩- فقيلاً: صورةٌ لِأَوَّلِ مِنْهُمَا وَقِيلَ: بَلْ هِيَ إِلَى ثَانِيهِمَا

٥٢٠- وَذَا الْأَخِيرِ اخْتِيرَ فِي الْمُتَفَقِّئِ وَأَوَّلِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُخْتَلَفَيْنِ

وينظر في بيان ذلك: التنسي: الطراز ص ١٩٥، والمارغني: دليل الحيران ص ٣٧٢، والضباع: سمير الطالبين ٦١١/٢.

(٣) ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب ص ٩٠ - ١٩١.

(٤) أشار إلى ذلك ابن السراج في كتاب الخط (ص ١٢٨).

(٥) أشار ميمون الفخار إلى مذهب الفراء، وردَّ الداني عليه في أرجوزته =

إحداهن: أن ثعلباً وموافقيه قد أجمعوا معنا على أن المحذوف من الرسم تخفيفاً في نحو قوله: ﴿يَرْبُ﴾ [الفرقان: ٣٠]... و﴿هَذَا﴾ [البقرة: ٢٥]... وشبهه، من المنادى والتنبيه من الأسماء هو الألف الساكنة لا غير، لعدم سواها في ذلك، فكما حُذِفَتْ ها هنا بإجماع، كذلك يجب أن تُحذَفَ هناك، لا سيما وقد دخلت فيه خاصة على ما هو مثلها في الصورة، وهو الهمزة.

والثانية: أن الأولى وقعت طرفاً، والتغيير بالحذف وغيره أكثر ما يُسْتَعْمَلُ فيه، والثانية وقعت ابتداءً، والمبتدأ لا يُحذَفُ.

والثالثة: أن الأولى ساكنة، والساكن قد يُعَيَّرُ كثيراً بالحذف وغيره، والثانية متحركة، والمتحرك لا يُحذَفُ، ولا تُعَيَّرُ صورته.

والرابعة: أن التغيير في الساكنين بالحذف والتحريك، وفي المثليين إذا أدغم أحدهما في الآخر إنما يلحق الأول منهما، دون الثاني. فكذا يجب أن تكون الألف المُعَيَّرَةُ بالحذف من إحدى الألفين، فيما تقدم، هي الأولى دون الثانية.

وإلى ذلك ذهب الكسائي، وغيره من النحويين، وبه أقول^(١).

وقال الداني في المقنع: «والألف الثابتة في الخط بعد الياء والهاء فيما كان بعدهما فيه همزة هي الهمزة، لكونها مبتدأة»^(٢).

= الدرّة الحليّة (ص ٧٩)، بقوله:

١٠٣١- لكنه أثبت الأولى ثعلبٌ وَحَذَفَ الثّاني، وليس يُعْجَبُ

١٠٣٢- رَدَّ عَلَيْهِ من وجوه أربعة أَحَدُهَا: مَالُهُ، ومَوْضِعُهُ

(١) المحكم ص ١٥٤ - ١٥٥، وينظر: أبو حيان: الهجاء ص ١٣١.

(٢) المقنع ص ٢٢٢.

وَلَخَّصَ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنَ نَجَّاحٍ مَا قَالَهُ شَيْخُهُ الدَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَاخْتَارَ مَا رَجَحَهُ الدَّانِي، فَقَالَ: «وَهُوَ الَّذِي أُخْتَارَ أَنْ يُضَبَّطَ بِهِ، وَأُعَوَّلَ عَلَيْهِ»^(١). وَتَرْتَّبَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي تَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ فِي الْكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةِ اِخْتِلَافٌ فِي طَرِيقَةِ ضَبْطِهَا فِي الْمَصْحَفِ، وَوَضَّحَ عُلَمَاءُ الضُّبُطِ ذَلِكَ، لَكِنِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ وَصَفُوا طَرِيقَةَ ضَبْطِهَا بِالتَّقْطِطِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُهُ بِالشَّكْلِ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ، وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ فِي زَمَانِنَا، فِي الْمَصَاحِفِ وَفِي غَيْرِهَا، وَصُورَةُ ضَبْطِهَا عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ، وَهُوَ الَّذِي رَجَحَهُ الدَّانِي وَأَبُو دَاوُدَ: ﴿يَأَيُّهَا﴾، وَ﴿هَآءَ أَنْتُمْ﴾ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي مِصْحَفِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ وَفِي غَيْرِهِ، وَصُورَةُ ضَبْطِهَا عَلَى رَأْيِ ثَعْلَبٍ وَمُتَابِعِيهِ: ﴿يَأَيُّهَا﴾، وَ﴿هَآءَ أَنْتُمْ﴾.

وَلَوْ كُتِبَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فِي غَيْرِ الْمَصْحَفِ، لُرُسِمَتْ مُنْفَصِلَةً، وَرُسِمَتْ كُلُّ كَلِمَةٍ مِنْهَا بِأَلْفٍ، هَكَذَا: يَا أَيُّهَا، وَهَا أَنْتُمْ، لَكِنَّ عُلَمَاءَ الرَّسْمِ وَالضُّبُطِ حَرَّضُوا عَلَى إِبْقَاءِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَمَا رُسِمَتْ فِي الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْأُولَى، بِمَحْذُفٍ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ، وَاسْتَدْرَكُوا ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الضُّبُطِ.

ثالثاً: اجتماع همزتين وألف في الكلمة:

قَدْ تَجْتَمِعُ هِمَزَتَانِ وَأَلْفٌ فِي أَوَّلِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، وَتُرْسَمُ أَلْفٌ وَاحِدَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ءَأَلْهَتُنَا﴾ [الزخرف ٥٨]، قَالَ الدَّانِي: «وَأَمَّا مَا فِيهِ ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ مِنَ الْاِسْتِفْهَامِ، فَقَوْلُهُ: ...﴿ءَأَلْهَتْنَا خَيْرٌ﴾ لَا غَيْرَ»^(٢). وَتَقَدَّمَ نَقْلُ قَوْلِ الدَّانِي الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ آرَاءَ الْعُلَمَاءِ فِي الْأَلْفِ الْمَرْسُومَةِ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنِ قَوْلِهِ

(١) أصول الضبط ص ١٧٥ - ١٧٦، وينظر: مختصر التبيين ١٠١/٢.

(٢) المقنع ص ٢٧٤ - ٢٧٥، وينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص ١٢٧، وأبوحيان: الهجاء ص ١١٨.

تعالى: ﴿ءَأَنْتُمْ﴾، وما أشبهه مما اجتمع فيه ألفان، وقال في كتابه المحكم: «وتحتمل تلك الألف المرسومة ثلاثة أوجه: أن تكون همزة الاستفهام، من حيث كانت داخلة لمعنى لا بد من تأديته، وأن تكون همزة القطع، من حيث كانت كاللازمة، وأن تكون همزة الأصل من حيث كانت من نفس الكلمة»^(١).

ونقل أبو داود في كتابه (مختصر التبيين) رأي أستاذه في تلك الألف باختصار^(٢)، وذكره على نحو أكثر تفصيلاً في كتابه (أصول الضبط)^(٣).
 واتفق الشيخان في بيان أثر الاختلاف في تقدير الحرف المحذوف من هذه الألفات في الضبط على قراءة من سهّل الهمزة الثانية، ومن حَقَّقَ الهمزتين، والذي يهمننا الوقوف عليه في هذا البحث ضبط الكلمة على قراءة من حقق الهمزتين، على الاحتمالات الثلاثة: أن الألف المرسومة هي همزة الاستفهام، أو همزة القطع، أو همزة الأصل، فتنقُط على الوجه الأول وهو أن تكون الألف المرسومة هي همزة الاستفهام، كما ترى: ﴿ءَأَلِهْتُنَا﴾، وعلى الثاني: ﴿ءَأَلِهْتُنَا﴾، وعلى الثالث: ﴿ءَأَلِهْتُنَا﴾^(٤)، واختار الداني وأبو داود أن تكون الألف المرسومة هي همزة القطع^(٥)، وهو المذهب المعتمد في ضبط مصحف المدينة النبوية، برواية حفص عن عاصم.

(١) المحكم ص ٩٩.

(٢) ينظر: مختصر التبيين ٨٧/٢.

(٣) ينظر: أصول الضبط ص ١٤٥. والتنسي: الطراز ص ٢٠٦، والمارغني: دليل الخيران ص ٣٧٨.

(٤) ينظر: الداني: المحكم ص ١٠٠، وأبو داود: أصول الضبط ص ١٤٨.

(٥) ينظر: المحكم ص ١٠٠، وأصول الضبط ص ١٤٨.

رابعاً: اجتماع همزة وألف في آخر الكلمة:

إذا اجتمعت همزة وألف في آخر الكلمة رُسِمَتْ في المصاحف أَلْفٌ واحدةٌ، قال الداني: «واتفقت المصاحف أيضاً على حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف، نحو قوله: ﴿مَاءٌ﴾ [البقرة ٢٢]، و﴿عُشَاءً﴾ [المؤمنون ٤١]، و﴿جَفَاءً﴾ [الرعد ١٧]، و﴿سَوَاءً﴾ [آل عمران ١١٣]، وما كان مثله، لئلا يجتمع ألفان، وقد يجوز أن تكون هي المرسومة، والمحذوفة الأولى، والأوّل أقيس»^(١).

وانبنى على هذا الاختلاف في تقدير الحرف المحذوف اختلاف في الضبط، وقد ضُبِطَتْ هذه الكلمات في المصحف وما كان مثلها، بحذف ألف النصب، كما لا يخفى على القارئ، ولو ضُبِطَتْ على تقدير أن الألف الأولى هي المحذوفة كان ضبطها هكذا: ﴿مَلَأً﴾^(٢).

وقد يبدو للقارئ أن هذه الكلمات قد اجتمع في آخرها ثلاث ألفات^(٣): ألف الأصل، وألف الهمزة، وألف التنوين المنصوب، لكن علماء الرسم عاملوها معاملة ما اجتمع فيه ألفان، على تقدير أن الهمزة المفتوحة إذا وقعت بعد ألف لا تكتب لها صورة، سواء اتصل بها ضمير، كما في مثل: ﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ كُرٍّ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَ كُرٍّ﴾ [آل عمران ٦١]، أم لم يتصل كما في الكلمات التي تقدمت^(٤).

(١) المقنع ص ٢٨٢، وينظر: الداني: المحكم ص ٦٤، وأبو داود: مختصر التبيين ١٠٢/٢ - ١٠٣.

(٢) ينظر: الداني: المحكم ص ١٦٤، وأبو داود: أصول الضبط ص ١٨٩.

(٣) ومثل هذه الكلمات أيضاً: ﴿تَرَاءً﴾ في سورة الشعراء [٦١]، ينظر تفصيل رسمها: الداني: المقنع

ص ٢٧٦، والمحكم ص ١٥٧، وأبو داود: مختصر التبيين ٩٢٦/٤، وأصول الضبط ص ١٨١.

(٤) ينظر: الداني: المقنع ص ٤٣١، والمحكم ص ١٢٥.

المبحث الثاني

ما اجتمعت فيه ياءان ورُسِمَ بواحدة

في رسم المصحف كلمات اجتمع فيها ياءان ورُسِمَتْ بياء واحدة اختصاراً، ومنها ما كانت فيه إحدى الياءين صورة للهمزة، ومنها ما ليس كذلك^(١)، وقد اختلف علماء الرسم والضبط في تقدير الياء المحذوفة، ومن ثم اختلفت طريقتهم في ضبط تلك الكلمات.

أولاً: ما اجتمعت فيه ياءان ليست إحداهما صورة للهمزة:

قال أبو عمرو الداني في كتابه المقنع: «اعلم أن المصاحف اتفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، والثابتة عندي هي تلك، ويجوز أن تكون الأولى، والأول أقيس، وذلك في نحو قوله: ﴿التَّيِّبِينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الْأُمِّيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، و﴿رَبِّدِّيْنِ﴾ [آل عمران: ٧٩]، و﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾ [المائدة: ١١١]، وما كان مثله»^(٢).

وَفَصَّلَ الدَّانِي فِي كِتَابِهِ (المحكم) مَا أَجْمَلَهُ فِي (المقنع) بِقَوْلِهِ: اعْلَمْ أَنَّ كُتَّابَ الْمُصْحَفِ اتَّفَقُوا عَلَى حَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ فِي قَوْلِهِ: ﴿التَّيِّبِينَ﴾ حَيْثُ وَقَعَ.

ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى، التي هي زائدة للمدِّ في بناء (فَعِيل)، لزيادتها، وأنها أول الياءين، لأنَّ الهمزة بينهما^(٣)، لخفائها وأن لا صورة لها،

(١) ينظر: التنسي: الطراز ص ٢٦٠، والمارغني: دليل الحيران ص ٣٨٦.

(٢) المقنع ص ٣٧٨، وينظر: المحكم ص ١٦٥.

(٣) وذلك في قراءة من قرأ بهمز كلمة (النبيين)، وهو نافع. ينظر: ابن الجزري: تقريب النشر ١/٢٩٧.

ليست بفاصلة، فَوَجَبَ لذلك حَذْفُهَا مِنَ الرَّسْمِ، إِذْ كُرِهَ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي بَعْدَهَا فِيهِ.

ويجوزُ أن تكون المحذوفة مِنَ الياءَيْنِ الثانيةِ التي هي علامةُ الجمعِ، من حيثُ كان البناءُ يَحْتَلُّ بِحَذْفِ الأُولَى، وكان الثَّقُلُ والكَرَاهَةُ لِلْجَمْعِ بَيْنَ صَوْرَتَيْنِ مُتَّفَقَتَيْنِ إِنَّمَا وَجَبَ بِالثَّانِيَةِ لَا بِالأُولَى.

والمذهبُ الأَوَّلُ أَوْجَهُ، لِمَا بَيَّنَّتهُ، وَلأنَّ الياءَ الثانيةَ لَمَّا جَاءَتْ مُؤَدِّيَةً عَنِ مَعْنَى الْجَمْعِ لَزِمَ إِثْبَاتُهَا، لِيَتَأَدَّى بِذَلِكَ المَعْنَى الَّذِي جَاءَتْ لَهُ، وَأيضاً فَإِنَّهَا مَلْزَمَةٌ لِلنَّوْنِ، لَا تَفَارِقُهَا وَلَا تَنْفَصِلُ عَنْهَا، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مَعاً عَلَامَةً لِلْجَمْعِ، فَوَجَبَ لِذَلِكَ إِثْبَاتُهَا ضَرُورَةً^(١).

وَلَحَّصَ أَبُو داودِ سَلِيمَانَ بنِ نَجَاحٍ فِي كِتَابِهِ (أصول الضبط) مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ الدَّانِي فِي المَحْكَمِ^(٢)، لَكِنَّهُ خَالَفهُ فِي تَقْدِيرِ المَحذُوفِ، وَرَجَحَ أَن تَكُونَ الياءُ الثَّانِيَةِ هِيَ المَحذُوفَةُ^(٣)، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ (مختصر التبيين): «والياء المحذوفة من إحدى الياءين المذكورتين التي تكون الثانية علامة للجمع يجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي زائدة للمد في بناء فاعيل لزيادتها، لأنها أول الياءين، ويجوز أن تكون المحذوفة الثانية التي هي علامة الجمع من حيث كان البناء يحتل بحذف الأولى، وكان^(٤) الثقل والكرهية للجمع بين صورتين متفقتين إنما وجبت بالثانية لا بالأولى.

(١) المحكم ص ١٦٥.

(٢) ينظر: أصول الضبط ص ١٩١.

(٣) لَحَّصَ الخِرَازِ ذلكَ فِي مَورِدِ الظَّمَانِ (ص ٢٤) بِقَولِهِ:

٢٧٨- وَرَجَّحَ الدَّانِيُّ حَذْفَ الأُولَى وَابْنُ نَجَاحٍ قَالَ: الأُخْرَى أَوْلَى

(٤) كَذَا فِي مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ المَطْبُوعِ، وَقَدْ يَكُونُ المُنَاسِبُ قِرَاءَةَ الكَلِمَةِ (كَانَ).

قال أستاذنا الحافظ أبو عمرو القرشي^(١): والمذهب الأول أوجه، لملازمتها النون، ولأنها لا تنفصل عنها ولا تفارقها، من حيث كانتا معاً علامة للجمع، فوجب لذلك إثباتها ضرورة دون الأولى.

قال أبو داود: وأنا أخالف أبا عمرو في هذا، وأقول: إن المذهب الثاني أحسن عندي، من أجل أن البناء يختل بحذف الأولى، وأن الثانية هي التي أدخلت عليها فوجب حذفها لذلك...^(٢).

وأيضاً فإن كسرتها باقية، ودالة على الياء الثانية، تنوب عنها، وتدل عليها، فكأنها لم تحذف.

وأيضاً فإن الأصل فيها ثلاث ياءات، فلما حُذِفَتِ الأولى الساكنة لاندغامها في المتحركة، على الأصل، لسكونها وتحرك الثانية، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة لا الساكنة الثانية، إذ لا شيء يدل عليها كما تدل كسرة الأولى عليها، فاعلمه موقفاً للصواب، إن شاء الله، والله المستعان^(٣).

وظهر أثر هذا الخلاف في تقدير الياء المحذوفة في طريقة ضبط هذه الكلمات في المصحف، فكل واحدة من الكلمات المذكورة فيها ياءان قبل النون، وكان حقهما أن يُكْتَبَا كما نكتبهما اليوم في إملائنا هكذا: النبيين والحواريين، لكنَّ كُتِّبَ المصاحف من الصحابة رضي الله عنهم حذفوا إحدى الياءين، كما حذفوا أحد الحرفين إذا اجتمع مع نظيره، كراهة الجمع بين صورتين متفتحتين في الخط، كما مرت الإشارة إلى ذلك في أكثر من موضع.

(١) القرشي لقب للداني، لأنه أموي بالولاء أو بالنسب.

(٢) حذفُ من النص مقدار سطرين لعدم وضوح معناه، وكأنه أصابه شيء من التصحيف، وما ورد في النص المنقول كافٍ في بيان المراد. (وينظر أيضاً: أصول الضبط، لأبي داود ص ١٩١).

(٣) مختصر التبيين ١٥١/٢ - ١٥٣.

واعتنى علماء الضبط ببيان طريقة ضبط هذه الكلمات على المذهبين، فبين الداني طريقة ضبط هذه الكلمات بعد أن ذكر أن المحذوفة يجوز أن تكون الأولى، ويجوز أن تكون الثانية، مشيراً إلى ترجيح المذهب الأول، وذلك بأن تُرسم ياءً بالحمراء قبل الياء السوداء، على الوجه المختار عنده، وأن تُلحق ياءً بالحمراء بعد السوداء على الوجه الثاني^(١)، وهو الذي رجحه أبو داود^(٢)، وهو الذي عليه العمل في المصاحف الآن^(٣).

ونظراً لترك استعمال الألوان في المصاحف المطبوعة فإن الحروف المحذوفة من الرسم تُلحق في مواضعها باللون الأسود في المصحف، لكن بحرف أصغر، كما يظهر ذلك في مصحف المدينة النبوية في مثل: ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾ و﴿الْأُمِّيْنَ﴾ ونحوها، هذا على مذهب أبي داود الذي ذهب إلى أن الياء الثانية هي المحذوفة، كما تقدم. أما على مذهب الداني الذي ذهب إلى أن الياء الأولى هي المحذوفة فيكون ضبط الكلمات المذكورة على النحو الآتي، بقدر ما تسمح به حروف الطباعة: ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾، و﴿الْأُمِّيْنَ﴾، ويقاس على ذلك ما أشبهها من كلمات.

ثانياً: ما اجتمع فيه ياءان إحداهما صورة للهمزة:

أما ما اجتمع فيه ياءان إحداهما صورة للهمزة في مثل قوله: ﴿مُتَّكِبِينَ﴾ [الكهف: ٣١]، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و﴿خَسِبِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، و﴿خَطِيبِينَ﴾ [يوسف: ٩٧]، فقد رُسم بياء واحدة أيضاً، وقال الداني: «فإن الياء المرسومة قبل

(١) ينظر المحكم ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) ينظر: أصول الضبط ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٣) ينظر المارغني: دليل الحيران ص ١٩٩ و ٢٧٨.

النون في ذلك تحتمل أن تكون صورة للهمزة، لتحركها وتحرك ما قبلها، وأن تكون علامة للجمع، وذلك الأوجه، لما بيناه قبل، ولأن الهمزة لكونها حرفاً من الحروف قد تستغني عن الصورة^(١).

ولم يخالف أبو داود في هذه المسألة شيخه الداني، فنقل في مختصر التبيين ما قاله الداني في ما تحتمله الياء المرسومة في الكلمات المذكورة^(٢)، وأعاد ذكره في كتابه أصول الضبط، وعقب عليه بقوله: «وكلاهما صواب، وعلى الوجه الأول أعتد وبه أنقط، وبذلك أمر، فاعلمه»^(٣).

ويظهر أثر الاختلاف في تقدير الياء المحذوفة في الكلمات المذكورة في طريقة ضبطها، فصورة نقطها على الوجه الراجح عند الداني وأبي داود هو أن تكون الياء علامة للجمع المذكر السالم، وتكون الياء التي هي صورة الهمزة محذوفة، كما ترى في رسمها الذي نقلناه آنفاً من مصحف المدينة النبوية. ويكون نقطها على المذهب الآخر الذي يجعل الياء المرسومة صورة للهمزة، ويُقَدَّرُ حذف ياء إعراب الجمع هكذا: ﴿مُتَّكِيْنَ﴾، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾، ويقاس على ذلك ما أشبهه.

ويستوقف الدارس اختلاف موقف الشيخين في تقدير الياء المحذوفة في مثل ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾ و﴿الْأَمِيْنَ﴾، واتفاقهما في تقدير الياء المحذوفة في مثل: ﴿مُتَّكِيْنَ﴾، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾، وأجد أن ما ذهب إليه أبو داود في تقدير الياء

(١) المحكم ص ١٦٧.

(٢) مختصر التبيين ١٥٣/٢.

(٣) أصول الضبط ص ١٩٤.

المحذوفة في ما اجتمع فيه ياء ان ليست إحداهما همزة أرجح من رأي الداني، لأن الياء المشددة أقوى في النطق وفي البنية من الياء المخففة، ومن ثم كانت المخففة أولى بأن يُقدَّر حذفها، لا سيما أنها جاءت ثانية، وقد أُخذَ بمذهب أبي داود في ضبط المصاحف المعاصرة.

وقد يتساءل الدارس عن ترجيح الشيخين حذف الياء الأولى التي هي صورة للهمزة في الكلمات التي اجتمعت فيها مع ياء أخرى، ولماذا لم يُرَجَّحَا حذف الياء التي هي علامة الجمع كما أخذنا في الحالة السابقة؟ وقد علل الداني ذلك بقوله السابق: «ولأن الهمزة لكونها حرفاً من الحروف قد تستغني عن الصورة»، أي: إنها لا تحتاج أن تكتب بصورة غيرها: ياء أو واو أو ألفاً، لأن رأس العين يدل عليها، وإن كانت رأس العين غير معروفة وقت كتابة المصاحف العثمانية الأولى، لأنها من اختراع الخليل بن أحمد، كما قدمنا.

المبحث الثالث

ما اجتمع فيه واوان ورُسِمَ بواحدة

إذا اجتمع واوان في رسم كلمة في المصحف فإنها لم تُرَسَمْ إلا بواو واحدة، شأنهما في ذلك شأن ما اجتمع فيه ألفان أو ياءان، كراهة الجمع بين صورتين متفتقتين في الرسم، وتعددت صور اجتماع الواوين في الرسم، وتعددت لذلك وجهة نظر العلماء في تقدير المحذوف، وفي طريقة الضبط.

وقد جمع الداني أمثلة جميع ما حُذِفَتْ منه إحدى الواوين في كتابه «المقنع» في صعيد واحد، بقوله: «وكذلك حذف إحدى الواوين في الرسم، اجتزاءً بإحداهما، إذا كانت الثانية علامة للجمع، أو دخلت للبناء، والتي للجمع نحو قوله: ﴿وَلَا تَلْوُوتْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [التوبة: ١٩]، و﴿الْعَاوُنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، و﴿لَيْسَتُوا﴾ [الإسراء: ٧]، و﴿فَادْرِيُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و﴿فَأَوْوِ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، وشبهه. وكذلك: ﴿وَيَدْرِيُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، و﴿يَطْفُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿بَدَّءُوكُمْ﴾ [التوبة: ١٣]... وشبهه مما قبل واو الجمع فيه همزة قبلها فتحة، أو كسرة.

وأما التي للبناء فنحو قوله: ﴿مَاوُورَى﴾ [الأعراف: ٢٠]، و﴿الْمَوَّءِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿يُؤَسَّأ﴾ [الإسراء: ٨٣]، وشبهه.

والثابتة عندي في كل ما تقدم في الخط هي الثانية، إذ هي داخلية لمعنى، ويجوز عندي أن تكون الأولى، لكونها من نفس الكلمة، وذلك عندي أوجه في ما دخلت فيه للبناء خاصة، وباللغة التوفيق^(١).

(١) المقنع ص ٣٣٢ - ٣٣٤، وينظر: أبو داود: مختصر التبيين ٢/٢٩٩ و ٣٧٥، و ٦٧٦/٣ - ٦٧٧، و ١٢٧٢/٥ - ١٢٧٣.

وَفَصَّلَ الداني القول في طريقة ضبط هذه الكلمات في كتابه (المحكم)، مبيناً ما يترجح عنده في تقدير الواو المحذوفة فيها، وكيفية ضبطها على كلا الاحتمالين، وَقَسَمَهَا خمس مجموعات، وهي: ﴿لَيْسُئُوا﴾ [الإسراء: ٧]، و﴿وَتَوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و﴿وَيَدْرُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، و﴿الْعَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، وهذا عَرَضٌ لما قاله الداني في ذلك، معززاً بما ذهب إليه تلميذه أبو داود سليمان بن نجاح، فيما وافقه فيه أو خالفه.

أولاً: ﴿لَيْسُئُوا﴾ [الإسراء: ٧]: في هذه الكلمة عدد من القراءات^(١)، ولا يتسع المقام للحديث عن ضبطها في غير رواية حفص عن عاصم، وكان حقها أن تُرْسَمَ بثلاث واوات: واو عين الفعل، وواو لامه التي هي صورة للهمزة، وواو الجمع، هكذا: (لَيْسُوُوا)، وقد رُسِمَتْ بواو واحدة في المصحف، كراهة الجمع بين صورتين متفتحتين في الرسم، أو أكثر، وتحدث عنها الداني على تقدير رسمها بواوين، لأن الهمزة في رأيه مستغنية عن الصورة في هذا المقام، وقد صرح التنسي بذلك حين قال: «واتفقت المصاحف على كُتْبِهِ بواو واحدة، لثلا يجتمع واوان، إذ الهمز الفاصل بينهما غير موجود خطأ»^(٢).

ومن ثَمَّ فإن الداني حين تحدث عن تقدير الواو المحذوفة لم يذكر إلا عين الفعل ولامه، فقال: «ويجوز أن تكون المحذوفة منهما الأولى التي هي عين من الفعل، إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون الثانية التي هي علامة الجمع، من حيث كانت حرفاً زائداً دخيلاً، وكانت الأولى من سِنَخِ^(٣) الحرف، والمذهب

(١) ينظر: الداني: التيسير ص ٣٤١، وابن الجزري: تقريب النشر ٥٧٦/٢.

(٢) الطراز ص ٢٦٧.

(٣) السِّنَخُ من كل شيء: الأصل، وأسناخ الثنايا والأسنان: أصولها (ينظر: الزبيدي: تاج العروس

٢٧٤/٧ سنخ).

الأول أَوْجَهُ، لأن معنى الجمع يختل بسقوط علامته، وعدم دليله^(١)، ووافقه أبو داود في ذلك، ونقل نص كلامه^(٢).

ولا يخفى على القارئ أن ضبط الكلمة جرى في مصحف المدينة النبوية على ما رجحه الداني وأبو داود من حذف لام الفعل، وإثبات واو الجمع، وإذا ضُبِطَتِ الكلمة على الوجه الآخر الذي يُقَدَّرُ فيه حذف واو الجمع فإنها ستكون بهذه الصورة: ﴿لَيْسُوْءًا﴾، وَيَلْحَظُ القارئ رسم واو الجمع صغيرة بعد الهمزة دلالة على حذفها من الرسم^(٣).

ثانياً: ﴿وَتَوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]: اجتمع في رسم هذه الكلمة واوان، الأولى صورة الهمزة التي هي فاء الفعل، كما تُرْسَمُ في ﴿تَوَمَّنْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، والثانية عين الكلمة، واجتمعت المصاحف على رسمها بواو واحدة^(٤)، وذهب الداني وأبو داود إلى أن الواو المرسومة هي الثانية، والمحذوفة هي صورة الهمزة، وذكر الداني خمس علل للاستدلال على ذلك، تتعلق بطبيعة كل من الهمزة والواو في هذه الكلمة، وما أشبهها، ونقل أبو داود ذلك عنه^(٥).

وبناء على ذلك لم يذكر الشيخان إلا وجهاً واحداً لضبط هذه الكلمة، وهو الذي عليه العمل في مصحف المدينة النبوية، كما ترى، مع استعمال النقطة الصفراء عندهما بدلاً من رأس العين التي تستعمل اليوم، فقالا:

(١) المحكم ص ١٦٩.

(٢) ينظر: أصول الضبط ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) ينظر: الداني: المحكم ص ١٦٩، وأبو داود: أصول الضبط ص ١٩٨.

(٤) ينظر: ابن الجزري: النشر ١/٤٤٠.

(٥) ينظر: المحكم ص ١٦٩ - ١٧٠، وأصول الضبط: ١٩٩ - ٢٠٠.

«فإذا نُقِطَ ذلك جُعِلَتِ الهمزة نقطة بالصفراء، وعلامة السكون عليها بين التاء والواو السوداء»^(١).

وإذا أخذنا بالاحتمال الثاني، وهو أن تكون الهمزة المحذوفة هي الثانية، وأن المرسومة هي صورة الهمزة، وهو احتمال وارد، وإن لم يذكره الشيخان، فإن نقط الكلمة سوف يكون بهذه الصورة: ﴿تُوُوِي﴾، وقد صَغَّرْتُ رسم الواو الثانية للدلالة على أنها المحذوفة في التقدير، كما دَلُّوا عليها بذلك في مثل كلمة: ﴿الْعَاوُونَ﴾، كما سيأتي، والله أعلم.

ثالثاً: ﴿الْمَوْوِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]: اجتمعت في هذه الكلمة واو ساكنة بعد فتح، وهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة بعد ضم، وحق الهمزة أن تكتب واواً في هذا الموضع، لكنها لم تُرَسِّمْ كراهة الجمع بين حرفين مشتبهين في الصورة، كما حذفوا إحدى الواوين الآخرين.

وذكر الداني أن الواو المرسومة في هذه الكلمة تحتمل أن تكون الواو التي هي فاء الكلمة وتقع قبل الهمزة، وتحتمل أن تكون التي بعدها وهي واو مفعولة، ورجَّح الوجه الأول، واستدلَّ على ذلك بثلاث حُجَجٍ^(٢). ولم يذكر أبو داود في كتابه (مختصر التبيين) إلا الوجه الذي رجَّحه الداني، ونقل ما احتج به لذلك^(٣)، لكنه في كتابه (أصول الضبط) أشار إلى الوجهين، ورجح الأول^(٤).

(١) المحكم ص ١٧٠، وأصول الضبط ص ٢٠١.

(٢) ينظر: المحكم ص ١٧٠ - ١٧١.

(٣) ينظر: مختصر التبيين ١٢٧٢/٥.

(٤) ينظر أصول الضبط ص ٢٠١ - ٢٠٣.

ويظهر أثر ذلك الاختلاف في تقدير المحذوف في ضبط الكلمة، فعلى الوجه الأول تُجْعَلُ الهمزة نقطةً بالصفراء بعد الواو السوداء، وتُلْحَقُ بعد الهمزة وأو حمراء، دلالة على الواو المحذوفة، وعليه العمل في مصحف المدينة النبوية، بإبدال النقطة برأس العين، والواو الحمراء بواو صغرى، هكذا: ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾، وإذا نُقِطَتِ الكلمة على الوجه الثاني المرحوح، وهو أن تكون الواو الثابتة هي الثانية، رُسِمَتْ واو بالحمرة بعد الميم متصلة بها، وجعلت الهمزة وضممتها أمامها قليلاً، بينها وبين الواو السوداء^(١)، ويمكن تصوير ذلك بالشكل الذي نستعمله في كتابتنا هكذا^(٢): ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾.

رابعاً: ﴿وَيَدْرُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]: اجتمع في هذه الكلمة الواو التي هي صورة الهمزة وهي لام الفعل (يدرأ)، وواو الجمع بعدها، ورُسِمَتْ بواو واحدة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في صدر هذا المبحث، ومثلها كلمات أخرى جاءت في المصحف مرسومة بواو واحدة، مثل: ﴿مُتَّكِنُونَ﴾ [يس: ٥٦]، و﴿يَطْفُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، ومثلها أيضاً: ﴿يَتُوسَّ﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿مَدَّوَمَا﴾ [الأعراف: ١٨]، وما كان مثلها مما الواو فيه من بنية الكلمة.

وتحتل الواو المرسومة في هذه الكلمات أن تكون واو الجمع أو واو البنية، وأن تكون الواو التي هي صورة الهمزة محذوفة، وجائز أن تكون الواو المرسومة هي صورة الهمزة، وتكون واو الجمع أو واو البنية هي المحذوفة، ورجح الشيخان

(١) ينظر: الداني المحكم ص ١٧١، وأبو داود: أصول الضبط ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) لم يَتَأْتِ رسم الواو مصغرة في الكلمة للدلالة على أنها المحذوفة، ومن ثم رسمتها بالحمرة دلالة على ذلك.

الداني وأبو داود الوجه الأول^(١)، وعليه العمل في مصحف المدينة النبوية، كما ترى، وإذا نُقِطَ على الوجه الثاني جُعِلَتِ الهمزة في الواو الأولى، ورُسِمَتْ واو حمراء بعدها، دلالة على حذفها، ويمكن أن تُرْسَمَ واو صغيرة بدلها في زماننا، هكذا: ﴿يَطْوُونَ﴾، و﴿مَذُومًا﴾، ولو تيسرت وسائل الطباعة بالألوان لأمكن رسم الواو المحذوفة بالحمرة.

خامساً: ﴿الْفَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]: اجتمع في رسم هذه الكلمة واوان: الأولى عين الكلمة، لأنه من (غوي)، والثانية واو الجمع، وما اجتمع فيه واوان مما ليست إحداهما صورة للهمزة كثير، سواء كانت الواو الثانية للجمع في الكلمة المذكورة، أو كانت للبنية، كما في مثل: ﴿مَاوَرَى﴾ [الأعراف: ٢٠]، ورُسِمَ ذلك كله بواو واحدة، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول المبحث.

واختلف علماء الرسم والضبط في الواو المحذوفة، كما اختلفوا في ما تقدم مما فيه واوان ورُسِمَ بواو واحدة، ورجح الشيخان: الداني، وتلميذه أبو داود، أن تكون المرسومة الواو الأولى لتحركها، وسكون الثانية، وعليه العمل في مصحف المدينة النبوية كما ترى في الكلمات التي تقدم ذكرها.

وإذا نُقِطَتِ الكلمات المذكورة على الوجه الثاني بأن تكون الأولى هي المحذوفة، فإن تيسر استعمال الألوان في الطباعة، كان ضبطها برسم الواو الأولى بالحمرة دلالة على كونها المحذوفة^(٢)، وإن لم يتيسر استعمال الألوان كان ضبطها برسم الواو المحذوفة صغيرة، كما رسمت في مصحف المدينة

(١) ينظر: المحكم ص ١٧٢ - ١٧٣، وأصول الضبط ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

(٢) ينظر: المحكم ص ١٧٣، وأصول الضبط ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

المبحث الرابع

ما زيد في رسمه أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ

وقعت الزيادة في رسم المصحف بأحد الحروف الثلاثة التي كثر فيها الحذف، وهي الألف والواو والياء^(١)، وليس الغرض في هذا المبحث الوقوف على كل مواضع الزيادة تلك، وإنما الغرض الوقوف عند ما اختلف في تحديد الحرف المزيد فيه من الكلمات، لا سيما ما اجتمع فيه حرفان متشابهان في الصورة، وبيان أثر ذلك في الضبط، وقد جمعتها في مبحث واحد لقلة الكلمات التي اجتمع فيها مثلان أحدهما مزيد والآخر نظير له، وسوف أبدأ بالكلمات التي وقعت فيها الزيادة، لكنها لم تُؤدَّ إلى اجتماع مثلين، ثم أذكر ما اجتمع فيه مثلان بسبب الزيادة، وما يثيره ذلك من مسائل تتعلق بضبط تلك الكلمات.

أولاً: ما زيد في رسمه حرفٌ واحدٌ، ولم يجتمع فيه مثلان

زيدت الألف في عددٍ من الكلمات مقترنةً بصورة الهمزة، ومن ذلك: ﴿مَأْتَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿مَأْتَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و﴿لِشَأْنِي﴾ [الكهف: ٢٣]، و﴿وَجِئْتِي﴾^(٢)، وشبه ذلك^(٣).

(١) ينظر: التنسي: الطراز ص ٣٣٥.

(٢) في الزمر ٦٩، والفجر ٢٣.

(٣) ينظر: الداني: المقنع ص ٣٥١ - ٣٥٣، وأبو داود: مختصر التبيين ٩٣/٢ و ٣٠٢.

وزيدت الواو في عدد من الكلمات مقترنةً بصورة الهمزة، ومن ذلك: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿سَؤُرِيكَ﴾^(١)، و﴿نَبُؤًا﴾^(٢) و﴿الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤]، و﴿الضَّعْفُو﴾^(٣)، وشبه ذلك^(٤).

وزيدت الياء في عدد من الكلمات مقترنةً بصورة الهمزة، ومن ذلك: ﴿أَفَايِن﴾^(٥)، و﴿نَبَائِي﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿تَلْقَائِي﴾ [يونس: ١٥]، وشبه ذلك^(٦).

واتفق الشيخان أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح على أن الألف هي الزائدة في أكثر هذه الكلمات، إلا ما زيدت فيه الياء في مثل: ﴿أَفَايِن﴾، و﴿نَبَائِي﴾، و﴿تَلْقَائِي﴾، فإن الداني قال: «فيجوز أن تكون الياء في ذلك هي الزائدة، والألف قبلها هي الهمزة، ويجوز أن تكون الألف هي الزائدة بياناً للهمزة، والياء هي الهمزة»^(٧)، وكذلك ﴿سَؤُرِيكَ﴾، فإن كل واحدة من الواو والألف تحتل الزيادة^(٨).

وذكر الداني في كتابه (المحكم) أن بعض أهل زمانه ذهب إلى أن الياء هي الزائدة في ﴿مَائَةً﴾، وأن الهمزة تقع على الألف دون الياء^(٩)، وردَّ عليه ونسبَه

(١) في الأعراف ١٤٥، والأنبياء ٣٧.

(٢) في إبراهيم ٩، وسورة ص ٢١ و٦٧، والتغابن ٥.

(٣) في إبراهيم ٢١، وغافر ٤٧.

(٤) ينظر: الداني: المقنع ص ٣٩٥، وأبو داود: مختصر التبيين ٣/٤٤١ و٥٧٢ و٧٤٧، و٤/٨٨٨.

(٥) في آل عمران ١٤٤، والأنبياء ٣٤.

(٦) ينظر الداني: المقنع ص ٣٩٥، وأبو داود: مختصر التبيين ٢/٣٦٩ - ٣٧١.

(٧) المقنع ص ٣٧٤، وينظر: السخاوي: الوسيلة ص ٣٥١.

(٨) ينظر: الداني: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٦٩.

(٩) قال أبو حيان في باب (الهجاء) من كتاب التذييل والتكميل (ص ١٤٥): «فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها».

إلى الغلط، وذكر أن الألف في هذه الكلمة زيدت للفرق بينها وبين ما يشبهها في الصورة، مثل (منه)^(١)، والحق مع الداني في القول بزيادة الألف، لأنها نظير كلمة ﴿فَيْتَةٍ﴾ التي رُسِمَتْ في المصحف بالياء، لكن تفسير زيادتها قد يكون موضع نقاش، ليس هذا موضعه^(٢).

وإذا كان كل من الياء والألف في هذه الكلمات يحتمل الزيادة وعدمها، فإن ضبطها يتبع ذلك، فتوضع دارة على الحرف الذي تُقَدَّر زيادته فيها، وإن كان الضبط يختلف في الكلمات التي فيها قبل الهمزة ألف، عنه في الكلمات التي ليس فيها قبل الهمزة ألف^(٣).

وإذا كان أكثر الكلمات التي ذكرناها قد اتفق الشيخان أبو عمرو الداني وتلميذه أبو داود على زيادة الألف فيها، ومن المتوقع ألا يحدث اختلاف في طريقة ضبطها، كما حدث في الكلمات التي اُخْتَلِفَ في تحديد الحرف الزائد فيها، لكن الذي أثار في طريقة الضبط في هذه الكلمات هو تحديد المعنى الذي زيدت الألف من أجله، فإذا كانت قد زيدت للفرق فإنه يُكْتَفَى بوضع الدارة فوقها، لكن ذلك واحد من احتمالات عدة، اجتهد علماء الرسم فيها لتفسير تلك الزيادة.

(١) المحكم ص ١٧٦.

(٢) ينظر في مناقشة نظرية الفرق: مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف، في ضوء علم الخطوط القديمة (بحث) منشور ضمن (بحوث المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية) ١٤٦/٢ - ١٦٢.

(٣) ينظر: الداني: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٥٧ وما بعدها، وأبو داود: أصول الضبط ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الدَّانِي فِي تَفْسِيرِ زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي ﴿أُولَئِكَ﴾، وَ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ وَمَا أَشْبَهَهُمَا: «فَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي ﴿أُولَئِكَ﴾، وَ﴿أُولَى﴾ فَلَمَعَانُ خَمْسَةٌ:

أولها: أن تكون زِيدت للفرق.

والثاني: أن تكون صورة لحركة الهمزة.

والثالث: أن تكون الحركة نفسها.

والرابع: أن تكون تقوية للهمزة.

والخامس: أن تكون علامة لإشباع حركتها»^(١).

وَبَيَّنَ الدَّانِي كَيْفِيَّةَ نَقْطِ تِلْكَ الْكَلِمَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَزِيَادَةِ الْوَاوِ^(٢).

وَتَحَدَّثَ أَيْضاً عَنْ وَجْهِ زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾، فَقَالَ: «وَأَمَّا زِيَادَةُ الْوَاوِ فِي ﴿سَأُورِيكُمْ﴾... فَلَمَعَانُ سِتَةٌ»، وَذَكَرَهَا الدَّانِي، وَبَيَّنَ أَثَرَ ذَلِكَ فِي ضَبْطِ الْكَلِمَةِ^(٣).

وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ فِي مِثْلِ: ﴿وَمَلَأْنِيهِ﴾، وَ﴿أَقْبَانِ﴾، فَقَالَ: «فَمَا كَانَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَيْسَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِيهِ أَلْفٌ فِي ﴿مِنْ بَنَاتِ الْمَرْسَلِينَ﴾ [الأنعام ٢٤]، أَحْتَمَلُ رِسْمَ الْيَاءِ ثَمَانِيَّةً أَوْجَه:

الأول: أن تكون صورة لكسرة الهمزة..»، وَبَيَّنَ الدَّانِي بَعْدَ أَنْ أوردَ هَذِهِ الْأَوْجَهَ أَثَرُهَا عَلَى الضَّبْطِ^(٤).

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٦٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص ٦٧، وأبو داود: أصول الضبط ص ٢٣٠ - ٢٣٢.

(٣) ينظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٦٨.

(٤) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٥٧ - ٥٩.

وَجَرَى ضَبَطَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَمَا أَشْبَهَهَا فِي مِصْحَفِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى وَضْعِ عِلْمَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْأَلْفِ فِي مِثْلِ ﴿مِائَةٌ﴾، وَعَلَى الْوَاوِ فِي مِثْلِ ﴿سَأُورِيكُمْ﴾، وَعَلَى الْيَاءِ فِي مِثْلِ ﴿أَفَائِنَ﴾، وَإِذَا أُرِيدَ ضَبْطُهَا عَلَى الْوَجْهِ الْآخِرِ كَانَتْ صَوْرَتُهَا عَلَى هَذَا الشَّكْلِ: ﴿مِائَةٌ﴾، و﴿سَأُورِيكُمْ﴾، و﴿أَفَائِنَ﴾. وَلَا أَجْدُ ضَرُورَةَ لِإِطَالَةِ الْكَلَامِ فِي عَرْضِ الْأَوْجِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا الدَّانِي وَأَبُو دَاوُدَ فِي تَعْلِيلِ الزِّيَادَةِ فِي الْكَلِمَاتِ السَّابِقَةِ، لِأَنَّ سِيْمَا أَنْ أَكْثَرَهَا يَقُومُ عَلَى فِكْرَةٍ قَدْ ثَبِتَ خَطُؤُهَا، وَهِيَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَصَوِّرُ الْحَرَكَاتَ حُرُوفًا^(١).

ثَانِيًا: مَا زِيدَ فِي رِسْمِهِ حَرْفٍ وَاحِدًا، فَاجْتَمَعَ فِيهِ مِثْلَانِ:

أَدَّتْ زِيَادَةُ بَعْضِ الْحُرُوفِ فِي الرِّسْمِ إِلَى ظَهُورِ عِدَدٍ مِنَ الْكَلِمَاتِ فِي الْمِصْحَفِ اجْتَمَعَ فِي رِسْمِهَا مِثْلَانِ، وَعِدْدُهَا مَحْدُودٌ، إِلَى جَانِبِ أَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ وَأَوَّانٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَاقْتَصَرَ ذَلِكَ عَلَى مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَانُ أَوْ يَاءَانٌ، وَأَبْدَأَ بِذِكْرِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَانُ، ثُمَّ أَذْكَرَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ يَاءَانٌ.

(١) مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَانُ فِي الرِّسْمِ:

لَخَّصَ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنَ نِجَاحٍ فِي كِتَابِهِ مَخْتَصَرَ التَّبْيِينِ مَا زِيدَتْ فِيهِ أَلْفٌ، فَاجْتَمَعَ فِي الرِّسْمِ نَتِيجَةُ ذَلِكَ مِثْلَانِ بِقَوْلِهِ:

«ذِكْرُ مَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِيهِ بَعْدَ اللَّامِ أَلْفُ الْمَهْمُوزَةِ: وَكُتِبُوا فِي بَعْضِ الْمِصْحَافِ هُنَا: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٥٨]، بِأَلْفٍ بَعْدَ اللَّامِ أَلْفٌ، وَكَذَلِكَ فِي وَالصَّافَاتِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الْحَمِيدُ﴾ [٦٨]، وَفِي بَعْضِهَا ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ فِي الْمَوْضِعِينَ بَغَيْرِ أَلْفٍ.

(١) يَنْظُرُ فِي مَنَاقِشَةِ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ: مَرَاجِعَةٌ عِدَدٌ مِنَ النَّظَرِيَّاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرِسْمِ الْمِصْحَفِ، فِي ضَوْءِ عِلْمِ الْخَطُوطِ الْقَدِيمَةِ (بَحْثٌ) مَنَشُورٌ ضَمَّنَ (بَحْثٌ) الْمَوْثَمَرِ الدَّوْلِيِّ لِتَطْوِيرِ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ) ١٦٣/٢ - ١٦٩.

وكذا في التوبة ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [٤٧] بغير ألف، وفي بعضها ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾^(١) بألف بعد اللام ألف، وفي النمل كتبوا في جميع المصاحف ﴿لَا أَدْبَجْتَهُ﴾ [٢١] بألف بعد اللام ألف، وكتب في بعض مصاحف أهل العراق في سورة الأحزاب ﴿لَا تَوَهَّأ﴾ [١٤] بألف بعد اللام ألف، وفي بعضها بغير ألف، وسائر الأمصار بغير ألف. ورسم الغازي بن قيس^(١) في كتابه ﴿لَا نَتَمَّ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ في الحشر [١٣] بألف بعد اللام ألف، ولم أر ذلك لغيره.

وأنا أختار كُتِبَ هذه المواضع الخمسة المذكورة بغير ألف لمجيء ذلك... والموضع الذي اجتمعت عليه المصاحف هو ﴿لَا أَدْبَجْتَهُ﴾ في النمل، فأكتبه بألف بعد اللام، حسبما اجتمعت عليه المصاحف^(٢).

واختلِفَ في الألف الزائدة منهما، وذكر الداني أن أصحاب المصاحف ذهبوا إلى أن الزائدة هي المنفصلة عن اللام، وأن النحويين مثل الفراء وثعلب ذهبوا إلى أن الألف الزائدة هي المتصلة باللام، ودَكَرَ ما تحتمله زيادتها على كلا الوجهين، وما يترتب على ذلك من أثر في الضبط^(٣).

(١) الغازي بن قيس الأندلسي، من أهل قرطبة، رحل إلى المشرق فَحَجَّ، وأخذ القراءة عن نافع، وروى الحديث عن مالك، له كتاب في رسم المصحف، وتوفي سنة ١٩٩هـ (ينظر: الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥٤، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/٢).

(٢) مختصر التبيين ٣٧٩/٢ - ٣٨١، وينظر: الداني: المقنع ص ٣٦٤، والمحكم ص ١٧٤، والجهني: البديع ص ٤٦، وابن وثيق: الجامع ص ٥٨، والسخاوي: الوسيلة ص ١٥٧ - ١٥٨، والليبي: الدرة الصقيلة ص ٢٨٥، والجعبري: جميلة أرباب المراسد ص ٣١٣، والتنسي: الطراز ص ٣٣٨.

(٣) ينظر: المحكم ص ١٧٦ - ١٧٩، وأبو داود: أصول الضبط ص ٢٢٠ - ٢٢١، والليبي: الدرة الصقيلة ص ٢٨٦ - ٢٨٨، والتنسي: الطراز ص ٣٣٩ - ٣٤٣.

ولا يتسع المجال لعرض تلك الوجوه، لأن أكثرها يتعلق بتفسير زيادة الألف على أنها صورة للفتحة، أو الفتحة نفسها، ونحو ذلك مما ثبت عدم دقته، ولا يخفى على القارئ أن مصحف المدينة النبوية قد ضُبِطت فيه هذه الكلمة التي أجمع كُتَّابُ المصاحف على زيادة الألف في رسمها، وهي ﴿لَا أَدْبَحْتَهُ﴾ على أساس زيادة الألف الثانية، من غير أن تكون دالة على الحركة أو غيرها، ومن ثم وُضِعَتْ عليها الدارة التي توضع على الحرف الزوائد.

(٢) ما اجتمع فيه ياءان في الرسم:

أما زيادة الياء واقترانها بياء أخرى فقد ورد في المصحف منه ثلاث كلمات، ودُكِّرَتْ كتب الرسم زيادتها في كلمات أخرى، لكن لم تشتهر ولم يَجْرَ على إثباتها العمل، قال الداني: «ورأيت في بعضها ﴿بِأَيْتَهُ﴾، و﴿بِأَيْتِ﴾، و﴿بِأَيْتِنَا﴾، حيثُ وقع بياءين، إذا كانت الباء خاصة في أوله، على الأصل قبل الاعتلال، وفي بعضها بياء واحدة على اللفظ، وهو الأكثر»^(١). وذكر هذه الزيادة ابن وثيق، لكنه قال: «وهذا لا يُعَوَّلُ عليه»^(٢).

أما الكلمات الثلاث التي زيدت فيها ياء، واقتترنت الزيادة فيها بياء أخرى، فهي^(٣):

﴿بِأَيْتِمِ﴾ في إبراهيم [٥].

﴿بِأَيْتِدِ﴾ في الذاريات [٤٧].

(١) المقنع ص ٣٨٤، وينظر: أبو داود: مختصر التبيين ١٢٢/٢ - ١٢٣.

(٢) الجامع ص ٦٠.

(٣) ينظر: الداني: المقنع ص ٣٧٢ - ٣٧٣ و٥٤٥، وأبو داود: مختصر التبيين ٧٤٦/٣، و١١٤٢/٤، و١٢١٨/٥، والتنسي: الطراز ص ٣٩٩ و٤١٧ - ٤٢٠.

﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ فِي الْقَلَمِ [٦].

وذكر علماء الرسم والضبط الوجوه التي تُحْمَلُ عليها زيادة الياء في هذه الكلمات، وما يترتب على ذلك من أثر في طريقة ضبطها في المصحف، فقال الداني في تعليل زيادة الياء في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾: «وأما زيادتهم إياها في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ فَلَمَّا حَكَيْنَاهُ قَبْلُ مِنْ مَرَادِ الْفَرْقِ بَيْنَ (الْأَيْدِ) الَّذِي هُوَ الْقُوَّةُ، وَذَالُهُ لَامٌ، وَ(الْأَيْدِ) الَّتِي هِيَ جَمْعُ يَدٍ وَذَالُهَا عَيْنٌ..»^(١).

وأما زيادة الياء في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ فقال الداني عنها: «فأما زيادتهم الياء في ﴿بِأَيْدِيكُمْ﴾ فللدلالة على أن الحرف المدغم، الذي يرتفع اللسان به وبما أُدْغِمَ فيه ارتفاعاً واحدةً، حرفان في الأصل والوزن، واقتصر في الدلالة على ذلك على هذا الموضع خاصة لما فيه من الإشعار والإعلام بذلك، وَتَحَمَّلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ صَوْرَتَيْنِ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِلتَّعْرِيفِ بِالْفَرْقِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، مَعَ نِدَارَتَهُمَا»^(٢).

وأشار الداني إلى تفسير آخر لهذه الزيادة بقوله: «وقد تَنَجَّهُ زيادتهم الياء في هاتين الكلمتين إلى معنى آخر، وهو أن تكون الياء الأولى من الياءين فيهما، والألف قبلها، صورتين للهمزة، إذ كان فيها التحقيق والتخفيف، فالألف صورةٌ لتحقيقها، من حيث كانت مُبْتَدَأَةً، والياء صورة لتخفيفها، من حيث كانت مفتوحةً، مكسوراً ما قبلها، فكل واحدة من الصورتين تقتضي إحدى حالتها، المخصوصة بهما»^(٣).

(١) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٦٣، وينظر: التنسي: الطراز ص ٣٩٩، و ٤٠٢.

(٢) أوراق غير منشورة من كتاب المحكم ص ٦٤.

(٣) المصدر نفسه ص ٦٤ - ٦٥.

وقال التنسي معترضاً على ما ذهب إليه الشيخان من وضع علامة على الياء الأولى، وعلامة على الياء الثانية: «والذي عندي أن الأمر، كما قدمنا قبل هذا، مبني على القراءتين، فإذا قرأت بالتحقيق جعلت الصفراء على الألف، وتترك الياء عارية، وإن قرأت بالتسهيل جعلت الحمراء على الياء، وتترك الألف عارية، والله أعلم»^(١).

ويمكن الدارس أن يفاضل بين المذهبين في تفسير زيادة الياء في الكلمتين، وما يترتب على ذلك من اختلاف في طريقة ضبطهما، لكنني أؤثر الحديث عن الكلمة الثالثة، قبل الترجيح بين هذه المذاهب في تفسير زيادة الياء، لأنني أحسب أن الكلمات الثلاث تحكمها قاعدة واحدة.

قال أبو عمرو الداني في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «وفي إبراهيم: في بعض المصاحف: ﴿وَدَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾» [٥]، قال أبو عمرو: يعني بياءين من غير ألف، وقد رأيتُه أنا في بعض مصاحف أهل المدينة والعراق كذلك، وكذا ذكره الغازي بن قيس في كتابه بياءين من غير ألف. قال نصير^(٢): وفي بعضها ﴿بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بألف وياء واحدة^(٣).

ولم يتسع القول لدى علماء الرسم والضبط في رسم هذه الكلمة، بل جاء مختصراً، ويبدو أن الداني اكتفى بنقل الخلاف فيه، ولم ينص على ضبطه، وكذلك فعل تلميذه أبو داود، لكنه قال في تعليقه: «كتبوه في بعض المصاحف بياءين

(١) الطراز ص ٤٠٤.

(٢) نصير بن يوسف النحوي البغدادي، صاحب الكسائي، له كتاب في الرسم، توفي في حدود سنة ٢٤٠هـ (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ١/٤٢٧، وابن الجزري: غاية النهاية ٢/٣٤٠).

(٣) المقنع ص ٥٤٥، وينظر: اللبيب: الدرر الصقيلة ص ٣٠١ - ٣٠٢.

على الأصل، من غير ألف بعدها، اكتفاء بفتحة الياء قبلها على الاختصار والحذف، وفي بعضها بياء واحدة، وألف بعدها على اللفظ، والأول أختار، وكلاهما حسن»^(١).

وقال الجعبري: «ووجهُ ياء ﴿يَأْتِر﴾ التنبيه على جواز مذهب الإمامة، كمذهب قتيبة^(٢) فيهما»^(٣).

وقال المارغني: «فيتحصل في ﴿يَأْتِر﴾ وجهان:

أحدهما: رسمه بياء واحدة في ثبوت الألف بعدها على اللفظ، مثل ﴿يَأْتِمُ اللَّهُ﴾ [الجاثية ١٤].

والوجه الآخر: رسمه بياءين مع حذف الألف، وهذا الوجه الثاني اختاره في التنزيل، وبه العمل، وعليه توجهُ زيادة الياء، إما على جواز الإمامة فيه^(٤)، وحينئذ تُلحَقُ ألف حمراء على الياء الثانية، وتُجَعَلُ علامة التشديد على الياء الأولى، وإما التنبيه على جواز كتابته على الأصل، كما كتب: ﴿اللَّهُو﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿اللَّعْبِينَ﴾^(٥) [الأنبياء: ٥٥]، وحينئذ تُلحَقُ الألف الحمراء بعد الياءين، وتُجَعَلُ علامة التشديد على الياء الثانية، وبهذا، أعني إلحاق الألف الحمراء بعد الياءين وجعل علامة التشديد على الياء الثانية، جرى عملنا»^(٦).

(١) مختصر التبيين ٧٤٦/٣.

(٢) قتيبة بن مهران، أبو عبد الرحمن الأصبهاني، أحد الرواة عن الكسائي، توفي سنة بضع ومئتين من الهجرة (ينظر: الذهبي: معرفة القراء ٣٥٦/١، وابن الجزري: غاية النهاية ٢٦/٢).

(٣) جميلة أرباب المراصد ص ٣٣٣.

(٤) وقال الشيخ محمد الصادق قمحوي في حاشية دليل الحيران (ص ١٤٤): «لم ترد إمالة الألف في لفظ (بأيام) المذكور عن أحد من القراء العشرة».

(٥) في الأصل (اللعب)، وليس في القرآن.

(٦) دليل الحيران ص ١٤٤.

إن التأمل في طريقة ضبط الكلمات الثلاث في مصحف المدينة النبوية: ﴿بِأَيْدٍ﴾، و﴿بِأَيْكُ﴾، و﴿بِأَيْلِ﴾، يُبَيِّنُ أن هذه الكلمات لم تخضع لأصل واحد في تفسير الزيادة، ولا قاعدة واحدة في اختيار الضبط، فالكلمة الأولى وُضِعَتْ علامة الزيادة فيها على الياء الثانية، دلالة على زيادتها للفرق، والكلمة الثانية وُضِعَ التشديد فيها على الياء الثانية، مع إخلاء الأولى من العلامة، إشارة إلى أصل الإدغام، والكلمة الثالثة وضعت الشدة فيها على الياء الأولى، والألف الصغيرة الدالة على المحذوف وُضِعَتْ على الياء الثانية دلالة على البدل، كما توضع في مثل: ﴿إِحْدَهُمَا﴾ [القصص: ٢٥].

ومع إجلالنا لجهود علماء الرسم والضبط من المتقدمين والمتأخرين، وتقديرنا لحرصهم على تحقيق وجوه الرسم، وتدقيق اختيارهم في الضبط، فإنني أجد أنهم لم يحسنوا الاختيار في ضبط هذه الكلمات، وإذا كان المتقدمون قد وضعوا الاحتمالات التي بدت لهم لزيادة الياء في الكلمات الثلاث، وما ينبني على ذلك من الضبط، فإن المتأخرين لم يوفقوا في اختيار ما هو أقوى دليلاً من تلك الاحتمالات.

والذي بدا لي - بعد التأمل وجمع النظر إلى النظر - أن هذه الكلمات، ومعها كلمات أخرى، ينبغي أن تخضع لقاعدة واحدة، وأن تحمل زيادة الياء فيها على وجه واحد، حرصاً على اختيار أقوى الوجوه في ضبط هذه الكلمات، وهو اللائق بالمصحف الشريف، وطرداً لاختيار القاعدة التي تحكم هذه الرسوم المتشابهة، وتنزيهاً لكُتَّابِ المصاحف عن حمل رسومهم على احتمالات لا تقوم بها الحجة الواضحة، والدليل القوي، وبذلك تظهر براعة الصحابة في رسم هذه الكلمات، ويخرج القارئ في المصحف من الحيرة في فهم اختلاف ضبطها.

والقاعدة التي تخضع لها هذه الكلمات هي ما ذكره الداني، واختاره المهدي، ويتلخص في أن رسم همزاتها برمزين يدل على التحقيق والتسهيل، ولهذا نظائر أخرى كثيرة يمكن أن تحمل كلها عليها، لكن أقرب النظائر إليها، بل هي منها ما ذكره الداني وأبو داود من رسم كلمة ﴿بَيَّأَتٌ﴾ مفردة ومجموعة، إذا دخلت عليها باء الجر، بياعين، ومثل ذلك ما ذكره أبو داود من أن رسم كلمة ﴿فَيَّأِي﴾ في مصحف الغازي بن قيس بياعين^(١)، وجاء في المصاحف القديمة المخطوطة، مثل مصحف طشقند، ومصحف جامع عمرو بن العاص، ومصاحف صنعاء، أمثلة أخرى غير التي ذكرتها كتب الرسم^(٢)، وكذلك مصحف جامع الحسين في القاهرة، الذي رُسِمَتْ فيه كلمة ﴿فَيَّأِي﴾ في سورة الرحمن في جميع مواضعها، بياعين أيضاً^(٣).

ويتلخص أصل هذه القاعدة في أن الهمزة المفتوحة بعد كسر تُبَدَلُ ياء في التسهيل، ويمكن أن تُرَسَمَ ياء، مثل ﴿فَيَّأِي﴾، والهمزة التي تقع في أول الكلمة ترسم ألفاً، وعُوْمِلَتْ همزات هذه الكلمات التي دخل عليها حرف الجر معاملة الهمزات المتوسطة، فَرُسِمَتْ همزاتها ياء، مع إثبات الألف التي رُسِمَتْ بها الهمزة باعتبارها في أول الكلمة، وإذا وقعت بعد الألف التي في أول هذه الكلمات ياء اجتمعت ياءان، لكن لا يخفى على المتأمل أن الياء الزائدة هي الأولى، التي جاءت من تخفيف الهمزة، وأحسن التنسي حين اختار أن توضع

(١) ينظر: مختصر التبيين ٥٨٥/٣، والتنسي: الطراز ص ٤١٨ - ٤١٩.

(٢) ينظر: ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة (لكاتب البحث بالاشتراك مع الدكتور إياد سالم السامرائي) ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) ينظر: إياد سالم السامرائي: ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة، دراسة موازنة ص ٥٣٧ - ٥٤٣.

علامة الزيادة على الياء، إذا كان المصحف يضبط على قراءة من يحقق الهمزة، وعلى الألف إذا كان يُضْبَطُ على قراءة من يخففها^(١).

ومما يعزز ما ذهبنا إليه من حمل زيادة الياء في الكلمات المذكورة على إرادة التسهيل أن رسم المصحف مبني في جملته على التسهيل، لأنه من لغة الذين نزل القرآن بلسانهم، واختاره كَتَبَةُ المصاحف على غيره من الألسنة إذا وقع الخلاف بينهم في الكتابة.

قال الإمام أبو عمرو الداني: «إن أكثر الرسم ورد على التخفيف، والسبب في ذلك كونه لغة الذين وُلُوا نسخ المصاحف زمن عثمان رحمه الله، وهم قريش... فلذلك ورد أكثر الهمز على التسهيل، إذ هو المستقر في طباعهم، والجاري على ألسنتهم»^(٢).

وقال تلميذه أبو داود سليمان بن نجاح: «.. إلا أن الخط مبني على لغة أهل الحجاز من قريش، وكنانة، ومن جاورهم»^(٣).

وهذه صورة ضبط الكلمات الثلاث بناء على ما رجَّحْتُهُ من أن الألف هي صورة الهمزة عند التحقيق، والياء حينئذ زائدة: ﴿بَأَيِّدٍ﴾^(٤)، و﴿بَأَيِّكُمُ﴾، و﴿بَأَيِّلِمُ﴾.

(١) ينظر: الطراز ص ٣٧٩.

(٢) المحكم ١٥١.

(٣) مختصر التبيين ٩٤/٢.

(٤) لم أتمكن من وضع علامة السكون التي تستعمل في المصحف على الياء الثانية، لعدم وجودها في مفاتيح الآلة الكاتبة.

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام،

وبعد:

فقد تناول هذا البحث مذاهب العلماء في تقدير الحرف المحذوف وتحديد الحرف الزائد في رسم المصحف، وأثر ذلك في ضبط الكلمات، من خلال التمهيد الذي تضمن بيان أهم خصائص الرسم، ومعالم الضبط، وأربعة مباحث تضمنت بيان الكلمات التي اجتمع فيها حرفان متشابهان وحُذِفَ أحدهما من الرسم، واختلف العلماء في تقدير الحرف المحذوف، وبيان الكلمات التي زيدَ في رسمها حرف، واختلف العلماء في تحديد الزائد.

وقد اختلف علماء العربية الأوائل، مثل الكسائي والفراء في ذلك، لكن البحث أظهر اتفاق أكابر علماء الرسم على تقدير الحرف المحذوف، وتحديد الحرف الزائد، وفي ضبط تلك الكلمات، فقد اتفقوا على اختيار ﴿هَأَنْتُمْ﴾، وليس (هَأَنْتُمْ)، بناءً على أن الألف الثابتة هي الألف الأصلية وليست همزة الاستفهام، واتفقوا على اختيار ﴿هَأَذَا﴾، وليس (هَذَا)، و﴿هَأُنزِلَ﴾، وليس (هَأُنزِلَ)، بناءً على أن الألف الثابتة هي همزة الاستفهام وليست همزة الأصل، ولعل من المناسب الأخذ بمذهب واحد في الكلمات الثلاث وما أشبهها.

وكذلك اتفقوا على اختيار ﴿يَأَيُّهَا﴾، وليس (يَأَيُّهَا)، و﴿هَأَنْتُمْ﴾، وليس (هَأَنْتُمْ)، وما أشبه ذلك مما اجتمع فيه ألفان أو أكثر في الرسم، ورُسمَ بأحدهما.

وكذلك اتفقوا على اختيار ضبط الكلمات التي اجتمع في رسمها واوان، وحذف أحدهما، فاختروا ﴿الْعَاوُنَ﴾، و﴿يَطْوُونَ﴾، وليس (الْعَاوُونَ)، و﴿يَطْوُونَ﴾.

واختلف أبو عمرو الداني وتلميذه أبو داود سليمان بن نجاح في ضبط الكلمات التي اجتمع فيها ياءان في الرسم، وحذفت إحداهما، فاختر أبو عمرو الداني حذف الياء الأولى، فيكون ضبطها على هذا النحو: ﴿الْأُمِّيْنَ﴾، و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، واختار تلميذه أبو داود حذف الياء الثانية، فيكون ضبطها على هذا النحو: ﴿الْأُمِّيْنَ﴾، و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، وعليه العمل في مصحف المدينة النبوية.

واجتهد الداني وتلميذه أبو داود في تفسير الزيادة في مثل: ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أَفَايِنَ﴾، وتحديد الحرف الزائد فيها، وكيفية ضبط هذه الكلمات بناء على ذلك، ولكن موقف علماء الرسم والضبط تعدد في تفسير زيادة الياء في الكلمات الآتية: و﴿بِأَيْدِي﴾ و﴿بِأَيْتِكُمْ﴾ و﴿بِأَيْتِمِ﴾، فهي زائدة للفرق في الكلمة الأولى، وهي الياء الأولى من الياء المشددة، بعد فك الإدغام بناء على الأصل في الكلمة الثانية، وهي رمز للألف على البدل في الكلمة الثالثة، وانتهى البحث إلى ترجيح أن الكلمات الثلاث تخضع لقاعدة واحدة، وهي أن الألف فيها رَمَزٌ للهمزة، على التحقيق، وأن الياء فيها رمز للهمزة أيضاً، لكن بناءً على التسهيل، وهو ما كان الداني قد ألمح إليه، وأخذ به المهدي، ويترجح أيضاً من خلال ما أظهرته البحوث المعاصرة من ضعف نظرية الفرق، ونظرية رسم الحركات حروفاً، ومن ثم فإنه يمكن مراجعة ضبط هذه الكلمات في المصحف، في ضوء ذلك، كما ورد في المبحث الرابع.

ولا بد من الإشارة في خاتمة هذا البحث إلى أن علماء العربية الأوائل، مثل الكسائي والفراء، وعلماء الرسم، مثل الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، قد أعملوا فكرهم، وبذلوا جهدهم في تفسير ظواهر الرسم من زيادة وحذف ونحوها، وفي طريقة ضبط الكلمات في ضوء ذلك التفسير، وما ورد في هذا البحث خير دليل على ذلك، وكان اختلافهم في تفسير بعض الظواهر سبباً في توسيع دائرة التفكير فيها، وتقديم عدد من الاحتمالات التي يمكن من خلالها الوصول إلى التفسير المناسب لها.

ويمكن الباحث المتأمل في مذاهب العلماء في تناول الكلمات التي وقعت فيها زيادة أو حذف أن يلمح عدداً من الأمور التي استندوا إليها في ترجيح تفسير على آخر، مثل ترجيح القول بزيادة حرف المد إذا جاور حرف العلة، وترجيح حذف الحرف الذي هو جزء من الكلمة على حذف الحرف الذي يؤدي وظيفة نحوية أو صرفية في الكلمة، وقد يكون لموقع الحرف في الكلمة علاقة في ترجيح حذفه أو زيادته.

هذا والله تعالى أعلم، وهو ولي التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ١. إيداد سالم السامرائي (دكتور):
 - أ. ظواهر كتابية في مصاحف مخطوطة: دراسة ومعجم (بالاشتراك مع د. غانم قدوري الحمد)، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
 - ب. ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة: دراسة لغوية موازنة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- التنسي (محمد بن عبد الله): الطراز في شرح ضبط الخراز، تحقيق د. أحمد ابن أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد بن محمد):
 - أ. تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق د. عادل إبراهيم محمد رفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٣٣م.
 - ب. غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٣٢م.

ج. النشر في القراءات العشر، راجعه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

• الجعبري (إبراهيم بن عمر): جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، تحقيق د. محمد خضير مضحي الزوبعي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

• الجهني (محمد بن يوسف): البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان رضي الله عنهم، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

• حمزة بن الحسن الأصفهاني: التنبيه على حدوث التصحيف، تحقيق محمد أسعد طلس، دمشق ١٩٦٨م.

• أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف): الهجاء (آخر أبواب التذييل والتكميل)، تحقيق د. تركي بن سهو نزال العتيبي، دار صادر، بيروت ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

• الخراز (محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي): مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، ومتن الذيل في الضبط، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، ط٢، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٦م.

• الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

أ. أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م..

ب. التيسير في القراءات السبع، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

ج. المحكم في نطق المصاحف، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- ابن السراج (محمد بن السري): كتاب الخط، تحقيق الدكتور عبد الحسين محمد، مجلة المورد، مج ٥ ع ٣، بغداد ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتيقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ.
- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك): تصحيح التصحيف وتحريير التحريف، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الضباع (علي بن محمد): سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، مع سفير العالمين، للدكتور أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- العسكري (أبو أحمد الحسين بن عبد الله): شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق عبد العزيز أحمد، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٣م.
- غانم قدوري الحمد:
 - أ. مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف، في ضوء علم الخطوط القديمة (بحث) منشور ضمن (بحوث المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية) الرياض ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
 - ب. الميسر في رسم المصحف وضبطه، معهد الإمام الشاطبي، جدة ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم): أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

- القفطي (علي بن يوسف): إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- اللبيب (أبو بكر بن عبد الغني): الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، تحقيق د. عبد العلي أيت زعبول، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- المارغني (إبراهيم بن أحمد): دليل الحيران في شرح مورد الظمان، دار القرآن، القاهرة ١٩٧٤م.
- ميمون الفخار: الدرّة الجليلة في رسم وضبط المصاحف العثمانية، تحقيق د. ياسر إبراهيم المزروعى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا - تجدد، طهران ١٩٧١م.
- ابن وثيق (إبراهيم بن محمد الإشبيلي): الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣١١	ملخص البحث
١٣١٣	مقدمة
١٣١٧	تمهيد: أهم خصائص الرسم ومعالم الضبط
١٣١٧	أولاً: أهم خصائص الرسم
١٣٢٠	ثانياً: أهم معالم الضبط
١٣٢٣	المبحث الأول: ما اجتمع فيه ألفان ورسم بوحدة
١٣٢٥	أولاً: اجتماع همزتين في أول الكلمة
١٣٣٠	ثانياً: اجتماع همزة وألف في أول الكلمة
١٣٣٢	ثالثاً: اجتماع همزتين وألف في الكلمة
١٣٣٤	رابعاً: اجتماع همزة وألف في آخر الكلمة
١٣٣٥	المبحث الثاني: ما اجتمعت فيه ياءان ورسم بوحدة
١٣٣٥	أولاً: ما اجتمعت فيه ياءان ليست إحداها صورة للهمزة
١٣٣٨	ثانياً: ما اجتمعت فيه ياءان إحداها صورة للهمزة
١٣٤١	المبحث الثالث: ما اجتمع فيه واوان ورسم بوحدة
١٣٤٢	أولاً: ﴿لَيْسْتَوْأ﴾
١٣٤٣	ثانياً: ﴿وَتَقْوَى﴾
١٣٤٤	ثالثاً: ﴿أَلْمَوَّوِدَّةُ﴾
١٣٤٥	رابعاً: ﴿وَيَدْرُؤُنَ﴾

الصفحة	الموضوع
١٣٤٦	خامساً: ﴿الْعَاوُن﴾
١٣٤٨	المبحث الرابع: ما زيد في رسمه ألف أو واو أو ياء
١٣٤٨	أولاً: ما زيد في رسمه حرفٌ واحدٌ، ولم يجتمع فيه مثلان
١٣٥٢	ثانياً: ما زيد في رسمه حرف واحد، فاجتمع فيه مثلان
١٣٦٢	الخاتمة
١٣٦٥	قائمة المصادر والمراجع
١٣٧٠	فهرس الموضوعات

